وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة
كلية علوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم: العلوم مالية و محاسبة

بعنوان :

دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية

دراسة حالة بمؤسسة مجنبات المغاربية للألومنيوم

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية

تخصص : محاسبة و تدقيق

من اعداد الطالبين:

- عزون توفيق
- مكي ميلود

تحت إشراف

د. حمزة جيلالي تومي

- أعضاء لجنة التقييم

ميلود فرحول	أستاذ محاضر ب	جامعة خميس مليانة	رئيسا
حمزة جيلالي تومي	أستاذ محاضر ب	جامعة خميس مليانة	مقررا
عبد القادر سونة	أستاذ مساعد ب	جامعة خميس مليانة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021-2022.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

بعد إتمام هذه المذكرة نوجه جزيل الشكر الى

كل من ساهم معنا في إعدادها.

خلال فترة جمع مادتها العلمية و تصنيفها و

كتابتها و طبعها في شكلها النهائي.

و نخص بالذكر الدكتور تومي حمزة و كذا

مدير مؤسسة مجنبات المغاربية للألومنيوم عين

الدفلى و لجنة المناقشة و جميع أساتذة قسم

العلوم المالية كما نوجه جزيل الشكر الى

موظفي مكتبة جامعة الجيلالي بونعامة و

موظفي مكتبة عين الدفلى.

إهداء

أحمد الله عزوجل على عونه لإتمام هذا البحث

أهدي ثمرة عملي المتواضع الى نبع الحنان و دليلي في الحياة أطال الله في عمرها "

أمي "

الى من علمني العطاء دون انتظار الى تاج رأسي والدي الكريم حفظه الله

و أطال في عمره

أهدي اليهما هذا العمل المتواضع الى إخوتي و أخواتي

الذين تقاسموا معي عبء الحياة

الى أبناء إخوتي الذين جلبوا البهجة لحياتي و الى

كل أفراد عائلتي

الى كل من جمعتي بهم الأقدار خلال المراحل الدراسية

الى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا

توفيق

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي هدانا وانار دربنا

ووفقنا في انجاز هذا العمل راجين منه ان يكون بداية موفقة

لمشوارنا اللاحق اهدي ثمرة جهدي.

الى القريبة على قلبي امي الغالية، التي لكي كل

الحب والتقدير الذي لا يمكن أن تعبر الكلمات

التي اكتبها عنه أشكرك على وقوفك الدائم بجانبي لأنك

مصدر القوة التي أواجه بها كل أنواع المصاعب، حفظك الله واطال في عمرك،

فانت العالم واليوم والغد، وانت سندي الدي اتكئ

عليه وانت منبع السكينة والحنان. واشكر ابي

الذي كان بجانبي وساندتي ماديا ومعنويا، اللهم

اطل في عمر ابي واسعد قلبه وفرج عنه

كل هم ويسر له امره، ربي إني احبه حب

لا يعلمه سواك فاحفظه لي يا كريم، آمين يا رب

واشكر أخوي على مجهوداتهم معي فلم قصروا معي

بشيء وكانا لي عونا في كل امر، حفظهما

الله ووفقهم في حياتهم.

ميلود

الفهرس

المحتوى	
الإهداء	/
شكر و تقدير	/
فهرس المحتويات	/
فهرس الجداول	/
فهرس الأشكال	/
مقدمة	أ. و
الجانب النظري	
الفصل الأول : : دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي	
تمهيد	8
المبحث الأول : ماهية التدقيق المحاسبي	9
المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق المحاسبي	9
المطلب الثاني : أنواع وأهمية وأهداف التدقيق المحاسبي	13
المطلب الثالث : أسس و معايير التدقيق المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية	18
المبحث الثاني : ماهية الاداء المالي	29
المطلب الأول : مفهوم و أهمية الاداء المالي	29
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي	32
المطلب الثالث : مؤشرات الأداء المالي	34
المبحث الثالث : الدراسات النظرية و التطبيقية التي تناولت الموضوع دور التدقيق المحاسبي في تحسين الآداء المالي في المؤسسة الاقتصادية	39
المطلب الأول : عرض الدراسات المحلية	39
المطلب الثاني : عرض الدراسات الأجنبية	41
المطلب الثالث : أوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسات الحالية و الدراسات السابقة	42
خلاصة الفصل	45
الجانب التطبيقي	
الفصل الثاني : الجانب التطبيقي – دراسة حالة– .	
تمهيد	47
المبحث الأول: مدخل عام لمؤسسة مجنبات المغاربية للألمنيوم	48
المطلب الأول :لمحة تاريخية عن لمؤسسة مجنبات المغاربية للألمنيوم	48
المطلب الثاني : تعريف بالمؤسسة مجنبات المغاربية للألمنيوم عين الدفلى	49

قائمة المحتويات

المطلب الثالث: شرح الهيكل التنظيمي	52
المبحث الثاني : قياس الأداء المالي لمؤسسة مجنبات المغاربية للألمنيوم	53
المطلب الأول : عرض القوائم المالية مؤسسة المجنبات المغاربية للألمنيوم الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة لمؤسسة المجنبات المغاربية للألمنيوم لسنة 2019 / 2020 /2021	54
المطلب الثاني : تقييم الأداء المالي لمؤسسة المجنبات المغاربية للألمنيوم	56
المطلب الثالث : تقييم الأداء المالي لجدول حسابات النتائج	61
المبحث الثالث :مسار التدقيق المحاسبي في مؤسسة مجنبات المغاربية للألمنيوم	66
المطلب الأول : منهجية عملية التدقيق المحاسبي في مؤسسة مجنبات المغاربية للألمنيوم	66
المطلب الثاني : كيفية تدقيق القوائم المالية في مؤسسة مجنبات المغاربية للالمنيوم	68
المطلب الثالث : نتائج الدراسة في مؤسسة مجنبات المغاربية للالمنيوم	73
خلاصة الفصل	75
خاتمة	77
قائمة المراجع و المصادر	/

قائمة الأشكال

و الجداول

قائمة الأشكال و الجداول

قائمة الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جدول رقم (1) التطور التاريخي للتدقيق المحاسبي	10
02	جدول رقم (2) أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والخارجي معيار التفرقة التدقيق الداخلي	15
03	جدول رقم (03) تحليل سيولة السريعة المختصر	35
04	جدول رقم (04) نسبة التمويل والاستقلالية المالية	36
05	الجدول رقم (05) يوضح الانواع الاخرى لرأس المال العامل	37
06	الجدول رقم (06): أوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسات الحالية و الدراسات السابقة للدراسات المحلية	42
07	الجدول رقم (07): أوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسات الحالية و السابقة للدراسات الأجنبية	43
08	الجدول رقم (08):جانب الأصول من الميزانية المالية المختصرة 2019	54
09	الجدول رقم (09) : جانب الاصول من الميزانية المالية المختصرة 2020	55
10	الجدول رقم: (10) جانب الاصول من الميزانية المالية المختصرة 2021 الوحدة دج	55
11	الجدول رقم (11) : جانب الخصوم الميزانية سنة 2019	55
12	جدول رقم (12) جانب الخصوم للميزانية المختصرة لسنة 2020	55
13	جدول رقم (13) :جانب الخصوم للميزانية المختصرة لسنة 2021	56
14	الجدول رقم (14) : النسب المالية لمؤسسة المجنبات المغاربية للألمنيوم لسنة 2019–2020 –2021	58

15	**الجدول (15) مؤشرات التوازن المالي**	60
16	**جدول رقم (16) حسابات النتائج**	61
17	**جدول(17)النسب المردودية**	64
18	**الجدول (18) : نسب القيمة المضافة لمؤسسة المجنبات المغاربية للالمنيوم**	65

قائمة الأشكال :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الشكل رقم (1) ملخص معايير التدقيق المتعارف عليها	28
02	الشكل رقم (02) : الهيكل التنظيمي لمؤسسة المجنبات المغاربية للألمنيوم	51
03	الشكل رقم (03) دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء	68

ملخص :

الملخص عرف التدقيق المحاسبي خلال السنوات الأخيرة تطورا كبيرا فلم يعد تلك العملية المحدودة التي تقتصر على القوائم المالية، بل وصل الى ابعد من ذلك حيث أصبح اليوم وظيفة لا يستغني عنها بعتبارها وظيفة حيوية تقوم عليها جميع انشطة المؤسسة الاقتصادية .

وتهدف الدراسة التي بين أيدينا الى معرفة الدور الذي لعبة التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي

– حيث قمنا بإجراء عدة مقابلات مع المدقق في المؤسسة ومدير المالية والمحاسبة

وكان من أهم النتائج الدراسة أن التدقيق المحاسبي بالمؤسسة يتم بالاستقلالية والموضوعية التامة وتوصلنا أن التدقيق المحاسبي يساهم في تحسيين الأداء المالي ..

الكلمات المفتاحية : التدقيق المحاسبي .الأداء المالي

Résumé:

Résume:

Au cours de ces dernières année l'audit comptabilité s'est énormément évolué ce n'est plus cette opération limitée qui s'occupe des écritures comptable ou des états financiers mais bien plus que ça l'audit comptabilité est devenu aujourd'hui une fonction incontournable. Comme il est une fonction vitale au sein de l'entreprise. Le but de notre étude est de savoir quel rôle l'audit comptabilité joue dans l'amélioration de la performance financière au sein de l'entreprise économique en Algérie. Matahinsaida et pour atteindre notre objectif on a mené une séries d'entretiens avec le directeur des finances et comptabilité et l'auditeur interne) nous avons conclu par les résultats de notre étude que l'audit comptabilité au sein de l'entreprise est résultats de notre étude que l'audit comptabilité au sein de l'entreprise est caractérisé par l'indépendance se contribue dans l'amélioration de la performance financière. Mots clés :l'audit comptabilité. Performance financière.

.

Mots clés : risques agricoles, assurance agricole, Caisse régionale des mutuelles agricoles.

مقـــــدمة

مقدمة:

تعد المؤسسة الوحدة الاقتصادية التي تجمع بين الموارد البشرية والطبيعية والعناصر المالية والفنية تحت مجموعة من الظروف ، وهذا لتحقيق أهداف تضمن بقاءها واستمرارها في وسط يمتاز بالمرونة والتغيرات اليومية ، واستمرارها لا يعني أبدا فكرة البقاء فقط بل البقاء مع الزيادة والتطور ، وذلك عن طريق انتهاج تقنيات وأساليب تسيير فعالة ترفع من مستوى أدائها وتؤهلها للمنافسة الداخلية والخارجية .

كما أن اهتمام إدارة المؤسسة بضرورة التعرف على مدى كفاءة النظام المعمول به ومدى تنفيذ الخطط والسياسات المنتهجة أدى إلى ضرورة تواجد خلية داخلية تقوم بالتدقيق ، والذي أصبح ضرورة لا يمكن الاستغناء عنه باعتباره وظيفة إدارية يتم الاعتماد عليها في القيام بعملية الرقابة في المؤسسة ، من أجل ضمان السير الحسن والمحافظة على الموارد المتاحة .

ظهر التحقيق المحاسبي نتيجة الحاجة إلى حماية الممتلكات وضمان صحة البيانات الموجودة والعمل على اكتشاف الأخطاء ، خاصة بعد الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدها العالم ، والتي هزت المؤسسات الاقتصادية ، هذا ما أدى إلى البحث عن سبل ووسائل لتحقيق رقابة فعالة على أعمال تلك المؤسسات وبالتالي زيادة اللجوء والاهتمام اكثر بعملية التدقيق المحاسبي ، حيث كان يتسم بنطاق ضيق يقتصر على التدقيق القيود المحاسبية والسجلات المالية ، ولكن مع تطور إمكانيات المحققين وإسهامهم في تقديم خدمات إدارية إلى جانب خدماتهم المالية ،أصبح التدقيق المحاسبي يقوم على فحص وتقييم كافة الأنشطة والعمليات التحقيق أهداف المؤسسة .

وتشير الدراسات الميدانية التي أجريت في العديد من دول العالم إلى أن هناك اتجاه واضح على ضرورة توسيع نطاق عمل المحقق المحاسبي ، وذلك مع تزايد أهمية وارتفاع وضعه التنظيمي في المؤسسة ،حيث اتجهت بعض من هذه الدول نحو الزام المؤسسات بضرورة وجود نشاط التدقيق المحاسبي ، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أول من اتبع هذا الاتجاه .

حيث يعتبر التدقيق المحاسبي أساس تطور ونجاح المؤسسة في مختلف مجالاتها ولا سيما المالية منها ، من خلال مساهمته في تحقيق أحسن أداء المالي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وهذا من خلال توضيح المحقق المحاسبي نقاط القوة والضعف للمؤسسة ، وبالتالي تفهم نقاط القوة حتى يتمكن استخدامها لأقصى درجة ومعرفة نقاط الضعف ومتابعة ذلك .

حتى تتمكن الادارة من اتخاذ الاجراءات التصحيحية من شأنها وتقديم توصيات

حيث يحتل تقييم وتحسين الأداء المالي مكانة بالغة الأهمية في غالبية المؤسسات ، وركزت عليه الكثير من الدراسات والأبحاث المحاسبية والإدارية ، وذلك بسبب الندرة النسبية للموارد المالية التي تعتمدها المؤسسات قياسا بحجم الاحتياجات المالية الكبيرة لها والمتنافس عليها ، ومن هنا نجد ضرورة الحصول وتحقيق العوائد القصوى وديمومة واستمرار المؤسسة وتطورها ، وذلك بالاستغلال الأمثل لتلك الموارد بكفاءة وفعالية كبيرة والحرص على ذلك وهذا لا يتم الا بوجود وظيفة التدقيق فعالة في المؤسسة تقوم بالسهر على ذلك وتقوم بتقديم التوصيات اللازمة عند الضرورة .

- **الاشكالية :**

نظرا للدور الكبير الذي يلعبه التحقيق المحاسبي في ضمان الاستمرار والنمو في المؤسسة وتحسن ادائها المالي باعتباره أحد وظائف القيادة لما يقدمه من خدمات للإدارة العليا عن طريق تقييمه الدائم والموضوعي والمحايد لمختلف الأنشطة ، وبغية الالمام بهذا الموضوع والخوض فيه بصفة أكثر تفصيلا سنحاول من خلال مذكرتنا الاجابة عن الاشكالية التالية :

- كيف يساهم التحقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ؟

للإجابة عن هذه الإشكالية نطرح التساؤلات التالية :

ما المقصود بالتدقيق المحاسبي وماهية أهدافه وأنواعه ؟

- ماهي فروض ومعايير التدقيق المحاسبي ؟
- ماهية الاداء الاداء المالي ، ومفهومه ومؤشراته؟
- كيف يساهم التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة ؟

- **فرضيات البحث :**

بغرض الإلمام بالموضوع ومحاولة الاجابة عن الأسئلة الفرعية تم الاستعانة بمجموعة من الفرضيات وهي كالتالي:

- يتوقف نجاح عملية التدقيق المحاسبي في اتباع المدقق مجموعة من المعايير المتعارف عليها

- إتباع المدقق منهجية واضحة ومتسلسلة يمكنه الالمام بكل المعلومات المالية والمحاسبية بغية إبداء رأيه الفني المحايد بشأنها
- الاداء المالي هو تشخيص الصحة المالية للمؤسسة ومعرفة مدى قدرتها على خلق قيمة لمجابهة المستقبل
- تحسين الأداء المالي للمؤسسة يعتمد على تطبيق اقتراحات وتوصيات وقرارات عملية التدقيق المحاسبي

- **مبررات اختيار الموضوع :**

ان اختيار موضوع البحث له أسباب موضوعية وأخرى ذاتية وهي كالتالي : -حاجة المؤسسات الجزائرية لهذا النوع من التحقيق المحاسبي خاصة التحولات التي عرفتها المؤسسة محل الدراسة

- توضيح وإبراز الفعال للتدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات وإلزامية التقييد والعمل به وتسهيل الخدمة للمدقق في قيامه بعمله
- مطابقة الموضوع مع تخصصنا والاستفادة منه مستقبلا وخاصة في الجانب المهني لرغبة مني التعرف أكثر في مجال التدقيق المحاسبي

- **أهداف الدراسة :**

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- إدراك ضرورة الاهتمام بمهنة التدقيق المحاسبي والعمل على تطويرها
- تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية
- الاهتمام بالتدقيق المحاسبي وتبيان الدور الذي يلعبه في تحسين الأداء المالي

- **أهمية الموضوع :**

تظهر أهمية الموضوع في التوصل الى مدى مساهمة التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي داخل المؤسسة ، كما تبرز أهميتها باعتبارها الركيزة والأداة الاساسية في التحقق من صحة البيانات والمعلومات المالية والمحاسبية ، اضافة الى الموردين والمتعاملين مع المؤسسة نجد ايضا المديرية العامة هي ايضا تولي أهمية خاصة للمحقق من اجل معرفة وسلامة مركزها المالي والسيولة المتاحة لزيادة ثقتهم في مستوى الأداء المالي داخل المؤسسة وكذا اتخاذ العديد من القرارات من طرف الادارة المالية وكذلك المحافظة على اصول المؤسسة

- **منهج البحث :**

التحقيق أهداف البحث والإجابة عن التساؤلات واثبات الفرضيات السابقة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري ، حيث انه يقوم على جمع المعلومات وبيانات من مختلف المصادر والمراجع من أجل تكوين صورة متكاملة حول الظاهرة المدروسة ، ومن أجل محاولة الاجابة بقدر الامكان عن الاشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية ،أما في الجانب التطبيقي تم الاعتماد على المنهج التحليلي كمحاولة الاسقاط الجانب النظري على ارض الواقع من خلال التطرق الى كل ما يخص دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي .

- **حدود الموضوع :**

- **الحدود المكانية** :تم اجراء دراسة حالة على مستوى المؤسسة مجنبات المغاربية للاليمنيوم عين الدفلى
- **الحدود الزمنية**:2021-2022

- **الدراسات السابقة :**

1. دراسة سعاد شدري معمر ، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة سونلغاز ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، غير منشودة ، فرع مالية المؤسسة الاقتصادية والتسير جامعة بومرداس 2008-2009

حيث لخصت الباحثة الى مجموعة من النتائج أهمها :

- مختلف البيانات المالية للمؤسسة وضمان دقتها لا بد أن يكون في قيام التدقيق الداخلي المالي بفحص ظل نظام رقابة الداخلية .
- تقرير المراجع الداخلي المالي يتضمن أهم الملاحظات والنصائح المقدمة الى الادارة العليا فيما يخص الوضع المالي للمؤسسة وما يؤدي التحسينه .

2. دراسة بمكرمة كنزه "دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي مذكرة لنيل شهادة ماجيستر جامعة سكيكدة 2017.

والذي توصل فيها الباحثة الى ما يلي :

- هناك مساهمة كبيرة للمدقق الداخلي في تحسين الأداء المالي بالمؤسسة مؤسسة المجنبات المغاربية للألمنيوم بعين الدفلى من خلال قيامه بتقييم وتحسينه
- تقوم وظيفة التحقيق بدور مهم في تقييم وتطوير نظام الرقابة الداخلية وهو ما يأثر ايجابا على الأداء المالي لمؤسسة المجنبات المغاربية للألمنيوم بعين الدفلى
- يساهم تطور التدقيق الداخلي لدعم الحوكمة في تحسين الأداء المالي بالمؤسسة

3. علواني سفيان ،دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي مذكرة لنيل شهادة الماجيستر جامعة أم البواقي 2017-2018

- التدقيق الداخلي وظيفة يقوم بها موظفون داخل المؤسسة وتتناول التقييم المستمر للخطط والسياسات الادارية ومدى تطبيقها
- التدقيق الداخلي يقوم بتقييم كفاءة اداء العمليات على مستوى الوحدات التنظيمية الداخلية
- نشاط التدقيق الداخلي يشمل التدقيق المحاسبي والمالي وتدقيق العمليات .
- يعتبر التدقيق الداخلي أداة ادارية تابعة للإدارة العليا للمؤسسة
- تحديد موقع التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي ما يعني وجود استقلالية

- **هيكل الدراسة :**

من أجل معالجة الاشكالية ومحاولة الاجابة على أسئلة الموضوع ، وسعيا لتأكيد صحة الفرضيات الموضوعة من خطئها ، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول ، خصص الفصل الأول الاطار النظري للتدقيق المحاسبي حيث تعرضنا الى مفهوم التدقيق المحاسبي ، أهدافه وأنواعه وكذا معاييره المتعارف عليها وأدواته بالإضافة إلى المنهجية التي يتبعها المدقق المحاسبي عند أدائه لمهامه .

أما الفصل الثاني فيعالج أهمية التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي من خلال تناول ماهية الأداء المالي ومؤشرات قياسه بالإضافة إلى التطرق إلى مساهمة التحقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي .

أما الفصل الثالث فتناول دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة مجنبات المغاربية للألمنيوم عين الدفلى وذلك من خلال بإسقاط الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي وتطرقنا من خلاله الى التعرف على المؤسسة محل الدراسة ، وقياس أدائها المالي مع دراسة لمهمة تدقيق بالمؤسسة مجنبات المغاربية للألمنيوم عين الدفلى

وعلى اساس هذه الدراسة تم اختبار صحة الفرضيات للوصول إلى نتائج وتقديم توصيات .

الفصل الأول :دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي

تمهيد

أن التحقيق المحاسبي هو عملية منظمة ومنهجية لتقييم العمليات بشكل موضوعي وبصفة مستمرة داخل المؤسسة ، ولكي يتحقق هاته الأخيرة أهدافها أصبح من الضروري وجود رقابة محكمة على نتائج أعمالها وهذا يعني التحقيق المستمر للعمليات والنشاطات التي تقوم بها المؤسسة للحكم على مدى إتباع السياسات والإجراءات المتفق عليها وإن ضرورة وجود هذه المصلحة في المؤسسة وتابعة لأكبر سلطة فيها أصبحت أمرا حتميا في عالم اليوم ، حيث لا تتصور وجود المؤسسة متعددة الوحدات والفروع مما يفرض عليها اللامركزية في التسيير واتخاذ القرارات غياب خلية التدقيق فيها والتي تسهر على محاربة الانحراف بشتى أنواعها عبر مختلف وظائف المؤسسة ، ولقد أوصت التقارير الصادرة عن هيئات مراكز البحث ضرورة وجود خلية تدقيق داخل المؤسسة ، وضرورة الاهتمام بالدور الذي يلعبه ، كونه يضفي الثقة في المعلومات المتدفقة ويعطي تأكيدا على مدى سير العمليات بشكل مطابق للسياسيات والإجراءات المتفق عليها .

ولدراسة أعمق وأكثر تفصيل لما ذكرنا سابقا سنحاول في هذا الفصل إبراز ما تطرقنا اليه بعرض الجوانب العامة التي تخص عملية التدقيق المحاسبي وذلك بتقسيم الى ثلاث مباحث رئيسية يتناول المبحث الأول ماهية التدقيق المحاسبي ويتناول المبحث الثاني ماهية الاداء المالي ،أما المبحث الثالث الدراسات النظرية و التطبيقية التي تناولت الموضوع دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول : ماهية التدقيق المحاسبي

يعتبر التدقيق وظيفة ظهرت نتيجة العديد من التطورات والأحداث التي ولدت الحاجة اليها ،ككبر حجم المؤسسات وتعدد الخدمات والأنشطة التي تقوم بها وهو من أهم الوسائل والطرق التي تستخدمها الادارة لغرض التحقق من مدى فعالية الاجراءات المتبعة داخل المؤسسة .

المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق المحاسبي

1-1- **التطور التاريخي للتدقيق :** التدقيق كلمة مشتقة من اللغة اللاتينية وتعني : الشخص الذي يتحدث بصوت عال وقد نشأت هذه المهنة منذ القدم ، إذ إن الفراعنة في مصر والإمبراطوريات القديمة في بابل وروما واليونان كانوا يتحققون من صحة الحسابات عن طريق الاستماع الى المدقق في الساحات العامة حول الايرادات والمصروفات كما وأن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد جعل مواسم الحج فرصة لعرض حسابات الولاة وتدقيقها ، علما أن التدقيق كان يشمل المراجعة الكاملة 100% وكان غرضه الرئيسي اكتشاف الغش والخطأ ومحاسبة المسؤولية عنها ، وقد لخصت أهداف التدقيق في ذلك الوقت بمقولة (هو لأجل التأكد من نزاهة الأشخاص المسؤولية عن الأمور المالية)[1].

يسجل التاريخ فضل السبق لظهور مهنة المحاسبة والتدقيق حيث كان الموظفون العموميون فيها يحتفظون بسجلات المراقبة الايرادات وتدبير الاموال ويسجل تاريخ مصر القديمة واليونان كانتا تستعين بخدمات المحاسبين والمدققين للتأكد من صحة حسابات العامة فكان المدقق في اليونان يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على صحتها وسلامتها فكلمة التحقيق مشتقة من الكلمة اللاتينية" Audite" تعني يستمع، وظهور نظرية القيد المزدوج في القرن الخامس عشر أدى إلى سهولة وتبسيط وانتشار تطبيق المحاسبة والتدقيق مما أدى إلى التطور مهنة المحاسبة والتدقيق[2] .

ولقد ظهرت أول منظمة مهنية في ميدان التدقيق في فينيسيا بإيطاليا عام 1581 م حيث تأسست كلية Roxonati ، وكانت تتطلب ست سنوات تجريبية إلى جانب النجاح في الامتحان الخاص ليصبح الشخص خبير محاسبة وأصبحت عضوية هذه الكلية في عام 1669م شرطا من شروط مزاولة مهنة التدقيق[3]

[1] – هادي التميمي ، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية الطبعة الثالثة ،،دار وائل للنشر 2006 ص.171

[2] – سامي محمد الوقاد ، تدقيق الحسابات 1 الطبعة الأولى مكتبة المجتمع العربي عمان 2009، ص 17

[3] – أحمد قايد نور الدين التدقيق المحاسبي وفقا للمعاير الدولية الطبعة الأولى دار الجنان للنشر والتوزيع الأردن 2010ص 83

إن التطورات المتلاحقة للمراجعة كانت رهينة الاهداف المتوخاة منها من جهة ومن جهة أخرى كانت نتيجة البحث المستمر لتطوير هذه الأخيرة من الجانب النظري بغية جعلها تتماشى والتغيرات الكبرى التي عرفتها حركة التجارة العالمية والاقتصاد العالمي بشكل عام والتي شهدتها المؤسسة الاقتصادية على وجه الخصوص[1].

جدول رقم (1) التطور التاريخي للتدقيق المحاسبي [2]

المدة	الأمر بالتدقيق	المدقق	أهداف التدقيق
من 2000 قبل المسيح الى 1700 ميلادي	الملك ، الامبراطور ، الحكومة	رجل الدين ، كاتب	معاقبة السارق اختلاس الأموال حماية الأصول
من 1700 إلى 1850	الحكومة ، المحاكم ، التجار والمساهمين	المحاسب	منع الغش ومعاقبة فاعلية حماية الاصول
من 1850 الى 1900	الحكومة والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة أو قانوني	تجنب الغش وتأكيد مصداقية الميزانية
من 1900 الى 1940	الحكومة والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة	تجنب الغش والإخطار الشهادة على مصداقية القوائم المالية التاريخية
من 1940 الى 1970	الحكومة ، البنوك، المساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة	الشهادة على الصدق وسلامة انتظام القوائم المالية التاريخية
من 1970 إلى 1990	الحكومة هيئات أخرى و المساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة	الشهادة على نوعية نظام الرقابة واحترام المعايير المحاسبة ومعايير المدقق
ابتداء من 1990	الحكومة هيئات أخرى المساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة	الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات ونوعية نظام الرقابة الداخلية في ظل احترام المعايير ضد الغش العالمي

المصدر : محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقي ، مرجع سبق ذكره.

[1] – محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقي ، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبقية الطبعة الثانية ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر 2005 صفحة 7

[2] – محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقي ، مرجع سبق ذكره ، ص 8

1-2- مفهوم التدقيق المحاسبي:

سنحاول في هذا المطلب الى تقديم أهم التعاريف للتدقيق المحاسبي كما يلي :

التعريف 1 : هو فحص القوائم المالية يشمل على البحث وتقيم تحليلي وانتقاد للسجلات والإجراءات مع التحليل انتقادي للأدلة المستخدمة في تلخيص العمليات المختلفة للخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية للمركز المالي ونتائج العمليات خلال فترة معينة[1].

التعريف 2 : أصدرت لجنة المفاهيم الأساسية للتدقيق المنبثقة عن جمعية المحاسبة الأمريكية American Accounting Association (AAA) عام 1973 م بأنها " عملية منظمة تنطوي على إتباع منهج موضوعي في الحصول على أدلة عن معلومات مقدمة حول عمليات وتصرفات اقتصادية تهدف إلى التحقق من درجة التوافق بين هذه المعلومات المقدمة ومعايير موضوعية وتوصيل النتائج الى مستخدمي المعلومات المعنين[2].

التعريف 3: عرفت منظمة العمل الفرنسي التدقيق على انه طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية اصدار حكم معلل ومستقل استنادا على معايير التقييم وتقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم [3].

التعريف 4: أن عملية التدقيق تشمل الفحص Exmination والتحقق Verificationوالتقرير Reporting ويقصد بالفحص التأكد من صحة قياس العمليات وسلامتها التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها أي فحص القياس الحسابي للعمليات المالية الخاصة بالنشاط المحدد للمشروع ،اما التحقيق فيقصد بها مكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية النهائية كتعبير سليم الاعمال المشروع عن فترة مالية معينة[4].

التعريف 5: التدقيق هو فحص ناقد يسمح بالتأكد من أن المعلومات التي تنتجها المؤسسة صحيحة وواقعية ، فالتدقيق يتضمن كل عمليات الفحص التي يقوم بها مهني كفئ خارجي ومستقل بهدف الادلاء برأي فني محايد عن مدى اعتمادية وسلامة وشفافية القوائم المالية السنوية وأساس الميزانية وجدول حساب النتائج [5]

---

[1] – سامي محمد الوقاد مرجع سبق ذكره 21

[2] – عبيد سعد شريم ملطف حمود بركات أصول مراجعة الحسابات الطبعة الثالثة الأمين للنشر والتوزيع صنعاء 2011 ص 10.

[3] – محمد التهامي طواهر مسعود الصديق مرجع سبق ذكره ص 9

[4] – خالد أمين عبد الله ، تدقيق الحسابات طبعة الأولى دار وائل للنشر والتوزيع عمان 2013 ص17

[5] – زاهره عاطف سواد ، مراجعة الحسابات والتدقيق الطبعة الأولى دار الراية للنشر والتوزيع 2009 ص 17

التعريف 6 :يقصد بالتحقيق من حيث مدلولة اللفظي بأنها عبارة عن فحص البيانات أو القيم المالية او السجلات بقصد التحقق من صحتها ويشير معناها المهني الى انها تعبر عن فحص المنظم للبيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمنشأة بغرض ابداء رأي حيادي عن مدى صحة أو دقة تلك البيانات ومدى امكانية الاعتماد على دلالتها عن مركزا لمالي للمنشأة ونتائج أعمالها وتدفقها النقدية[1]

واستنادا الى ما تم سرده في التعريف السابقة نلاحظ بأن هذه التعريف ركزت على النقاط التي تتمحور حولها التدقيق وهي:

- الفحص
- **التحقيق**
- **التقرير**

- **أولا الفحص :Examinassions:** ويقصد به فحص التأكد من صحة وسلامة تسجيل العمليات التي تمت بالمنشأة أو المشروع وذلك من خلال القيام بفحص عينات من عمليات التسجيل التي تمت[2]

- **ثانيا التحقيق Verification** : يقصد به إمكانية الحكم على صلاحية القوائم الحالية النهائية كتعبير سليم الأعمال المشروع عن فترة مالية معينة وكدلالة على وضعه المالي في نهاية تلك الفترة [3]

- **ثالثا التقرير Report:** وبلورة النتائج الفحص والتحقق وإثباتها بتقرير مكتوب يقدم لمستخدمي القوائم المالية والمدقق الذي يتولى تدقيق الحسابات ومحاسب ذو خبرة ومرخص قانونيا ويجب تمتعه بمتطلبات اساسية الضمان نجاحه كمحقق ومن أهم ما يجب أن يتحلى به محقق الحسابات[4] .

1. تتوفر الرغبة عنده في التدقيق
2. فهم طبيعة وفائدة وأهمية المحاسبة وتقييم القيود المفروضة عليها وأوجه القصور فيها
3. معرفة أساليب التحقق الاساسية لعناصر الأصول والخصوم
4. التعرف على المسؤوليات التي يقبلها للتعبير عن أرائه المهنية

[1] – أمين السيد أحمد لطفي فلسفة المراجعة دار الجامعية كلية التجارة للدراسات العليا القاهرة 2008 ص 10

[2] – زهير الحدرب ، علمتدقيقا لحسابات طبعة الأقلى دار البداية للنشر والتوزيع 2010ص9

[3] – أحمد قايد نور الدين التدقيق المحاسبي وفق المعايير الدولية طبعة الأولى دار الجنان للنشر والتوزيع 2015ص 10

[4] – سامي محمد الوقاد تدقيق الحسابات مرجع سبق ذكره ص 21

المطلب الثاني : أنواع وأهمية وأهداف التدقيق المحاسبي

1-1- أنواع التدقيق المحاسبي :

1-1-1- ينقسم التدقيق حسب هذا التصنيف الى تحقيق شامل وتدقيق جزئي[1]:

أ. **التدقيق الشامل (الكامل):**فبهذا النوع من التحقيق لا يكون المحقق نطاقا محددا للفحص ،بل يقوم بفحص البيانات والسجلات المتعلقة بجميع العمليات التي تتم على مستوى المؤسسة خلال الفترة المحاسبية محل التدقيق . هذا النوع من التدقيق ينص عليه القانون في شركات الأموال وتشمل جميع العمليات التي جرت خلال الدورة المالية حيث لا يتم فيها تحديد نطاق أو مجال التحقيق ، بل أن المراجع ملزم بإبداء رأيه عن مدى عدالة القوائم المالية وسلامتها ككل بغض النظر عن نطاق الفحص والجوانب التي تشملها اختباراته والمدقق في هذا النوع من التحقيق تترك له حرية تحديد العناصر التي يشملها الفحص ، ولكن مسؤوليته كاملة عن كل الجوانب حتى ولو لم يشملها فحصه

ب. **التدقيق الجزئي :** هذا التدقيق يتضمن وضع قيود على نطاق المراجعة بحيث يقتصر عمل المراجع على بعض العمليات دون غيرها ، وتشير الى أن المراجع هنا مسؤوليته تنحصر في حدود مجال أو نطاق المراجعة المتفق عليه فقط ،كما ينبغي عليه أن يذكر في تقريره بالتفصيل ما أداه من عمل وذلك حتى لا يكون مسئولا على ما لم ينص عليه الاتفاق .

1-2-1- من حيث الوقت الذي تتم فيها عملية التدقيق[2] :

أ. التدقيق المستمر :يقصد ب هبه القيام عملية التدقيق والفحص بصفة مستمرة اذ يقوم المدقق بزيارة المؤسسة لفترات متعددة خلال السنة المالية لتدقيق وفحص البيانات المثبتة بالدفاتر والسجلات بالإضافة التدقيق نهائي للقوائم المالية في نهاية الفترة بعد تصيد الحسابات وإقفال الدفاتر .

ب. التدقيق النهائي : هو التدقيق الذي يتم عند انتهاء ادارة الحسابات من ترحيل العمليات واستخراج الحسابات الختامية وإعداد القوائم المالية للمؤسسة في نهاية السنة المالية ويلجأ المحقق الخارجي عادة لهذا النوع من التدقيق في حالة المؤسسات صغيرة الحجم والتي لا تتعدى فيها العمليات بصورة كبيرة.

[1] – شريقي عمر ، أطروحة دكتورة التنظيم المهني للمراجعة دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية 2013 ص24

[2] – بو داود محمد أمين دور التدقيق المحاسبي في حوكمة الشركات دراسة حالة مؤسسات مود الكاشطة 2017 ص8

1-3-3- من حيث الالتزام القانوني :

أ. التدقيق الالزامي :وهو ذلك النوع من التدقيق لأجل التأكد من أن السياسات والتعليمات والقوانين الموضوعة من قبل هيئة معنية قد تم تطبيقها بصورة أصولية وعلى سبيل المثال التفتيش الذي يقوم به البنك المركزي قد تم تطبيقها بصورة صحيحة أو تدقيق الذي تقوم به السلطات الضريبية للتأكد من دقة الدخل الخاضع لضريبة الدخل أو التفتيش الذي تقوم به مؤسسة التدقيق للتأكد من أن اجراءات الجودة التي وضعتها مؤسسة التدقيق نفسها أو جمعيات المهنية قد طبقة بصورة جيدة[1] .

ب. التدقيق غير الزامي ويقصد بها المراجعة الخاصة التي يكلف فيها المراجع بفحص القوائم المالية أو بعضها ، لغرض خاص معين ومحدد تطلبها المنشأة أو أصحابها بطريقة اختيارية دون وجود إلزام قانوني بحتم القيام بها ، وهذه المراجعة قد تكون كاملة أو جزئية حسب ظروف المنشاة[2] .

1-4-1- من حيث مدى الفحص أو حجم الاختبارات[3] :

أ. التدقيق الشاملة (التفصيلية): تعتبر المراجعة الشاملة نوعا تفصيليا اذ يقوم المراجع في ظلها بفحص جميع القيود والدفاتر والسجلات والمستندات والبيانات المحاسبية والواقع أن هذا النوع قد يكون شامل بالنسبة الى بند معين وقد يكون شامل بالنسبة لجميع عمليات المؤسسة على حسب ما يقتضيه العقد المبرم ما بين المحقق وأصحاب المؤسسة الذي يوضح طبيعة وشكل المدقق والبند أوكل المراد مراجعته .

ب. التدقيق الاختبارية : يستند هذا النوع على الاختبار لجزء من المفردات من كل مع تعميم نتائج هذا الفحص للمفردات المختارة أي العينية على كل أو مجموعة المفردات حيث أن هذا النوع يتحلى خاصة في المؤسسات كبيرة الحجم والمتعددة العمليات التي تصعب فيها المراجعة الشاملة لكل العمليات لذلك تظهر لنا وبجلاء أهمية نظام الرقابة الداخلية في تحديد حجم العينة من خلال تقسيم هذا النظام واكتشاف مواطن الضعف والقوة في الأجزاء المتكونة له من ناحية أخرى تحديد مدى امكانية تطبيق هذا النوع من التدقيق .

1-5-1- من حيث القائم بعملية التدقيق:

أ. التدقيق الداخلي نشاط تقييمي محايد يتم دخل المنشأة بهدف فحص العمليات المحاسبية والمالية ،وغيرها من العمليات كأساس لتوفير خدمات وقائية وبناءة للإدارة فهي نوع من انواع الرقابة التي

---

[1] – هادي التميمي مرجع سبق ذكره ص351

[2] – عبيد سعد شريم ،لطف حمود بركات أصول مراجعة الحسابات الطبعة

[3] – الأمين للنشر والتوزيع 2011 ص 36 محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقي مرجع سبق ذكره ص 293

تمارس وظيفتها من خلال قياس وتقييم الانواع الاخرى للرقابة وهي تهتم أساسها بالنواحي المالية والمحاسبية للعمليات [1].

ب. التدقيق الخارجي :هي المراجعة التي تقوم بها جهة مستقلة محايدة من خارج المنشأة لذلك فانه يطلق عليها احيانا التدقيق المستقل وقد تكون هذه الجهة مكتبا من مكاتب المحاسبة والمراجعة بالنسبة للمنشأة في قطاع أو الجهاز المركزي للمحاسبات بالنسبة للمنشأة في قطاع الأعمال العام ان الوظيفة الأساسية للتدقيق الخارجي هو فحص مستندات ودفاتر سجلات المنشأة بدقة وحياد للتحقق من صحة العمليات التي قامت بها المنشأة في فترة مالية معينة [2].

جدول (2) – أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والخارجي معيار التفرقة التدقيق الداخلي

معيار التفرقة	التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي
الهدف	خدمة الادارة عن طريق التأكد من أن النظام المحاسبي يقدم بيانات سلمية ودقيقة للإدارة ويكون الهدف كشف ومنع الأخطاء والانحراف عن السياسة الموضوعية	خدمة الاملاك عن طريق ابداء رأي فني بعدالة القوائم المالية بينما اكتشاف الأخطاء هو هدف ثانوي
نوعية القائم	موظف من داخل الهيئة التنظيمي للمؤسسة ويعين بواسطة الادارة	شخص مهني مستقل من خارج المؤسسة يعين بواسطة الملاك
درجة الاستقلال	يتمتع باستقلال جزئي فهو مستقل عن بعض الادارات مثل ادارة الحسابات والمالية ولكن يخدم رغبات وحاجات الادارة جميعها	يتمتع باستقلالية كاملة من الادارة في عملية الفحص والتقييم وإبداء
المسؤولية	مسؤول أمام الادارة ومن تم يقدم تقريره بنتائج الفحص والدراسة إلى مستويات الادارة العليا	مسؤول امام الملاك ومن ثم يقدم تقريره عن النتائج الفحص ورأيه الفني في القوائم المالية اليهم
نطاق العمل	تحدد الادارة نطاق العمل فبمقدار المسؤوليات التي تعهد للتدقيق الداخلي يكون نطاق العمل	يحدد ذلك أمر تعيين والأعراف السائدة والمعايير المعنية وما تنص عليه القوانين والأنظمة

[1] – سناء محمد بدران المراجعة المتقدمة المستوى السابع كلية التجارة جامعة بنها ص 126

[2] – محمد أحمد رمضان المراجعة (1) كلية جامعة الزعيم الزهري ص 126

توقيت التدقيق	يتم فحص بشكل مستمر على مدار السنة المالية	يتم فحص غالبا مرة واحدة نهاية السنة المالية وقد يكون أحيانا خلال فترات متقطعة في السنة

المصدر: غسان فلاح المطارنة مرجع سابق ص 26

1-6-1- من حيث درجة الشمول ومدى المسؤولية[1].

أ. تدقيق عادي : وهو التحقيق الذي يتم في نهاية السنة المالية ويقصد به فحص البيانات المثبتة في الدفاتر والسجلات المحاسبية ومدى دلالة البيانات المالية للمنشأة الأعمالها خلال تلك الفترة وبالتالي اصدار رأي فني محايد يبين مدى عدالة تلك البيانات والقوائم

ب. تدقيق لغرض معين :وهو التدقيق الذي يتم من أجل هدف معين مثل فحص مستندات عملية معينة أو فحص نظام الرقابة وضبط في المنشأة .

2-1- أهداف التدقيق المحاسبي:

2-1-1- الأهداف الحديثة:

أ. الوجود والتحقق: يسعى مراجع الحسابات في المؤسسة الاقتصادية الى التأكد من أن جميع الاصول والخصوم وجميع عناصر الواردة في الميزانية وفي القوائم المالية الختامية موجودة فعلا حيث أن معلومات الناتجة من نظام المحاسبة تقر مثلا بالنسبة للمخزون السلعي مبلغ معين عند تاريخ معين وكمية معينة فيسعى المراجع الى التحقق من هذه المعلومات من خلال الجرد الفعلي أو المادي للمخزنات

ب. الملكية والمديونية: تعمل المراجعة في هذا البند الى اتمام البند السابق من خلال التأكد من أن كل عناصر الاصول هي ملك المؤسسة والخصوم التزام عليها فالوحدات المتواجدة في المخزنات أو حقوق لها والديون هي مستحقة فعلا للأطراف الأخرى.

ج. الشمولية أو الكمال : بما أن الشمولية هو من اهم الخصائص الواجب توفرها وشاملة على كل الأحداث التي تمت من خلال احتواء هذه المعلومة المقدمة على معطيات اساسية بغية الوصول إلى الشمولية ينبغي التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والسجلات من جهة ومن جهة أخرى العمل على تجهيز هذه البيانات بشكل يسمح في توفير المعلومة الشاملة .

[1] - زهير الحدوب علم تدقيق الحسابات طبعة 1 دار البداية للنشر والتوزيع 2010ص 28

د. **التقييم والتخصيص:** ضرورة تقييم الاحداث المحاسبية وتقييم المحزونات ثم التخصيص هذه العملية في الحسابات المعنية وبانسجام مع المبادئ المحاسبية

ه. **العرض والإفصاح:** الافصاح عن مخرجات نظام المعلومات محاسبية و المتمثلة في المعلومات التي اعدت للمعايير الممارسة المهنية وتم تجهيزها بشكل سليم يتماشى مع المبادئ المحاسبية أن هذه المعلومات تعتبر فاعلة للفحص من طرف المراجع والتأكد من مصداقيتها داخل المؤسسة[1] .

و. **ابداء رأي فني** : يسعى المراجع من خلال عملية المراجعة الى ابداء رأي فني محايد حول مدى التزام بتطبيق المبادئ المحاسبية وعن صدق وصراحة المعلومات ناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية[2].

2-2- **الأهداف التقليدية:**

أ. التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة في دفاتر المشروع وسجلات تقريره

ب. الحصول على رأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية لما هو مقيد بالدفاتر وسجلات

ج. اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء أو غش

د. تقليل فرص الأخطاء والغش عن طريق زيارات المحقق المفاجئة للمشروع وتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية المستخدمة لديه .

3-1- **اهمية التدقيق المحاسبي**

تتمثل أهمية التدقيق في اعتباره وسيلة تخدم مجموعة متعددة من الجهات التي تعتمد اعتمادا كبيرا على البيانات المالية للمؤسسة في اتخاذ قراراتها او رسم خططها المستقبلية خصوصا اذا تم اعتماد البيانات المالية من قبل جمعية محايدة ومستقلة عن ادارة المؤسسة من قبل الجهات التالية :

أ. أهمية التدقيق للعميل :

1. مصدر أساسي للمعلومات المعتمدة من خلال ملخصات القوائم المالية على فترات دورية
2. أساس الحصول على فروض من البنوك ومؤسسات الاقراض للموردين
3. اساس الاستثمار اضافة عن طريق تحليل اقتصادي لمركزه التمويلي
4. أساس لتحديد مركزه المالي

[1] – محمد الفيومي أصول المراجعة مرجع سبق ذكره ص 101 محمد توهامي مسعود طاهر ص 18

[2] – سعد فؤاد علي حبابة أصول تدقيق الحسابات مرجع سبق ذكره ص17

ب. **أهمية التدقيق للإدارة :** تعتمد الادارة على البيانات المحاسبية في وضع الخطط ومراقبة تنفيذها واتخاذ القرارات الملائمة وتحديد الانحرافات وأسبابها ووضع حلول مناسبة لتحقيق أهداف المشروع

ج. **أهمية التدقيق للملاك و والمستخدمين** تلجأ هذه الطائفة الى القوائم المالية المعتمدة و يتشردون بياناتها المعرفة الوضع المالي للوحدات الاقتصادية ومركزها المالي لاتخاذ القرارات نوعية مدخراتهم واستمارتهم الموجهة التي تحقق لهم أكبر عائد ممكن ولضمان حماية مدخراتهم المستثمرين وأن تكون بيانات موضحة بالقوائم المالية دقيقة وصحيحة

د. **أهمية التدقيق للدائنين والموردين** :يعتمد على تقرير المدقق سلامة وصحة القوائم المالية ويقمون بتحليلها المعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء والالتزام قبل الشروع في منح الائتمان التجاري والتوسع فيه.

ه. **أهمية التدقيق للبنوك والمؤسسات الاقتراض الأخرى** :تلعب هذه دورا هاما في تمويل قصير الأجل للمشروعات المقابلة احتياجاتها وتوسعاتها لهذا فإنها تعتمد القوائم المالية تقرير المدقق الدراسة وتحليل القوائم المالية قبل المشروع في نهج الائتمان المصرفي وتعتمد كأساس للتوسع فيه عن طريق تقييم درجة الخطر في الائتمان المصرفي[1] .

و. **أهمية التدقيق للمؤسسات الحكومية** : او ينبغي أن نذكر الهيئات الحكومية المختلفة وأجهزة الدولة المحددة التي تعتمد اعتمادا كليا على البيانات الحسابية في اغراض كثيرة منها التخطيط التنفيذ والإشراف والمراقبة على المؤسسات التي لها مساس بالمرافق العامة وفرض الضرائب المختلفة وتحديد الأسعار وبعض السلع والخدمات الضرورية وتقرير المنح[2].

المطلب الثاني : أسس و معايير التدقيق المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية

يتخذ منها كإطاري نظري يمكن الرجوع اليه في مختلف ترتكز عملية التدقيق على جملة من الفروض العمليات ولا تخلو بدورها عن مبادئ التدقيق .

وبالإضافة إلى مجموعة المعايير المتعارف عليها التي تصدرها الهيئات المهنية وتخطى بالقبول العام .

[1] – سامي الوقاد مرجع سبق ذكره ص 24

[2] – زاهره عاطف سواد مراجعة الحسابات والتدقيق طبعة الأولى دار الراية عمان 2009 ص 17

1-1- فروض التدقيق في المؤسسة الاقتصادية:

يمكن أن تعرف الفروض بأنها متطلب أو معتقدات تستند عليها المقترحات والقواعد والأفكار ولكن لم تحظى فروض التدقيق بنفس الأهمية التي أعطيت لفروض المحاسبة هذه الفروض قابلة للتطور والتغير .

ويمكن تلخيص أهم الفروض التي تستند عليها عملية التدقيق في الاتي :

أ. فرض استقلالية المحقق الواجب الأساسي لمدقق الحسابات هو ابداء رأي في القوائم المالية و انها تمثل صادقة ودالة الوضع المالي الحقيقي للمنشأة وتقديم تقريره لمستخدمي تلك القوائم وبما أن عمل المدقق هو القيام بعملية التدقيق بحيادية لمستخدمي تلك القوائم المالية وكذا بحيادية واستقلالية وإبداء رأي دون تحيز يعني ذلك عدم وجود تعارض بين عمل المدقق و الادارة القائمين بتجهيز المعلومات المالية ولكن لا يعني أن يكون عدم وجود تعارض دائم أو حتمي لأنه ربما يكون هناك تعارض بين المصلحة كل طرف في نهاية يجب ان يكون المدقق طرفا محايدا بالنسبة لأصحاب المنشأة والإدارة .

ب. فرض قابلية البيانات للفحص :تتمحور المراجعة على فحص البيانات والمستندات في المحاسبة بغية الحكم على المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المولد لها ينبع هذا الغرض من المعايير المستخدمة التقييم البيانات المحاسبية من جهة ومصداقية المعلومات المقدمة من جهة أخرى تتمثل هذه المعايير في العناصر التالية :

- ملائمة المعلومات أي ملائمة المعلومات المحاسبية لا احتياجات المستخدمين المحتملين
- قابلية الفحص وهذا يعني انه اذا قام شخصان أو أكثر بفحص المعلومات نفسها لا بد أن يصلا الى النتائج نفسها التي يجب التوصل اليها .
- عدم التحيز في التسجيل ويقصد به أن يكون المدقق عادلا وموضوعيا عند تسجيله للحقائق
- **القابلية للقياس الكمي** : وهذا ما يجب أن تتصف به المعلومات المحاسبية من خلال عمليات الحسابية وتعتبر النقود اكبر المقاييس الكمية شيوعا في ذلك وليس القياس الوحيد بين المدققين[1].

ج. فرض وجود نظام رقابي سليم :ان غرض الرئيسي من نظام الرقابة الداخلية في أي منظمة هو ضبط الاعمال الجارية ، وإحكام مسارها في الاتجاه الصحيح حتى تصل إلى الأهداف المرسومة لها لذلك فان وجود نظام رقابي سليم للرقابة الداخلية يعطي درجة من التأكيد للمراجع بأن البيانات التي تظهرها

[1] – غسان فلاح مطارنة تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية النظرية طبعة الأولى دار المسيرة للنشر والتوزيع الاردن 2006 ص 20-21

الدفاتر والسجلات سليمة ويمكن الاعتماد عليها في ابداء رأيه الفني ولذلك يتعين على المراجع ان يتحقق من سلامة نظام الرقابة الداخلية ويتحقق ايضا من انه ينفذ فعلا كما هو موضوع[1] .

د. تقرير المراجع : يمكن تقرير المراجع بشكل ذو مغزي ووضوح من تحديد مدى ملائمة وإمكانية الاعتماد على القوائم المالية المقرر عنها للمساهمين والمستخدمين الاخرين للتقرير [2]

عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة المدقق والإدارة يقوم هذا الفرض على التبادل بين المراجع والإدارة وذلك من خلال لا يوجد تعارض بين المراجع ومعدى المعلومات المالية فان المراجع يمكنه الحفاظ على النزعة الشك المهنية لديه ومن يمكن تلخيص أم الفروض في ما يلي :

- يتصرف المراجع كمراجع فقط
- يلتزم المراجع بالالتزامات المهنة المحددة او قابلة للتحديد
- المزاعم أو النتائج الاقتصادية يمكن التحقق منها ومراجعتها
- نظام الرقابة الجيد يعني امكانية أكبر للاعتماد على المعلومات التالية
- ما لم يكن هناك العكس فان محدث في الماضي سيحدث في المستقبل
- العرض العادل والصادق) يعني ضمنيا استخدام مبادئ المحاسبة المتعارف عليها أو أية معايير أخرى متعارف عليها أو مقررة[3] .

1-2- مبادئ التدقيق المحاسبي

والأن سنتطرق الى دراسة مبادئ التدقيق المحاسبي :وتنقسم هذه المبادئ الى ركنين الفحص والتقرير

1-2-1- المبادئ المرتبطة بركن الفحص :

أ. مبدأ التكامل (الإدراك الرقابي): يعني المعرفة التامة بطبيعة أحداث المنشأة الفعلية وأثارها المحتملة على كيانها

ب. مبدأ الشمول في مدى الفحص الاختياري : يعني أن يشمل مدى الفحص جميع أهداف المنشأة الرئيسية والفرعية وكذلك جميع التقارير المالية المعدة بواسطة المنشأة مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه التقارير.

[1] – منصور حامد محمود ،ثناء عطيه فراج المراجعة الادارية وتقييم الأداء طبعة 1 للنشر والتوزيع قاهرة 1997 ص27

[2] – أمين السيد أحمد لطفي فلسفة المراجعة كلية التجارة للدراسات العليا 2008 قاهرة ص 246

[3] – أحمد حامد حجاج ، كمال الدين سعيد المراجعة بين النظري والتطبيق الطبعة العربية دار المريخ للنشر 1986 ص 67

ج. **مبدأ الموضوعية في الفحص :** نشير إلى ضرورة الاقلال إلى أقصى حد ممكن من التقدير الشخصي وذلك بالاستناد إلى العدد الكافي من أدلة الإثبات التي تؤيد رأي المراجع وندعمه خصوصا تجاه العناصر والمفردات التي تعبر ذات أهمية كبيرة نسبيا كتلك التي يكون احتمال حدوث الخطأ أكبر من غيرها.

د. **مبدأ فحص مدى الكفاية الانسانية :** نشير الى فحص مدى الكفاية الانسانية في المنشأة بجانب فحص الكفاية الانتاجية لما له من أهمية في تكوين الرأي الصحيح لدى المراجع عن أحداث المنشأة وهذه الكفاية هي مؤشر للمناخ السلوكي لها والمراجع يعبر عن ما تحتويه المنشأة من نظام للقيادة والسلطة والحوافز والاتصال والمشاركة[1] .

1-2-2- المبادئ المرتبطة بمركز التقرير:

أ. **مبدأ كفاية الاتصال :** يشير الى مراعاة أن يكون تقرير مراجع الحسابات أداة لنقل العمليات الاقتصادية للمنشأة لجميع المستخدمين لها بصورة حقيقة تبعث على الثقة بشكل يحقق الأهداف المرجوة من اعداد هذه التقارير

ب. **مبدأ الإفصاح :** يشير الى مراعاة أن يفحص المراجع عن كل ما من شأن توضيح مدى تنفيذ الأهداف المنشأة ومدى التطبيق للمبادئ والإجراءات المحاسبية والتغير فيها وإظهار المعلومات التي تؤثر على دلالة التقارير المالية وإبراز جوانب الضعف في الأنظمة الرقابة الداخلية والمستندات والدفاتر والسجلات.

ج. **مبدأ الإنصاف :** يشر الى مراعاة أن تكون محتويات تقرير المراجع وكذا التقارير المالية منصفة الجميع المرتبطين والمهتمين بالمنشأة سواء داخلية أو خارجية .

د. **مبدأ السببية :** يشير إلى مراعاة أن يشمل التقرير تفسيرا واضحا لكل تصرف غير عادي يوجه به المراجع وأن تبنى تحفظاته ومقترحاته على اسباب حقيقة[2] .

1-3- مهام مدقق الحسابات في المؤسسة الاقتصادية:

المدقق هو من يمارس مهنة تدقيق الحسابات ، حيث تتمثل مهمته في الشهادة على صحة الحسابات وطابعها المقنع من حيث مطابقتها للمبادئ المحاسبية المقبولة عاما ، دون الاهمال للطابع

[1] – أحمد حلمي جمعة ، التدقيق الحديث للحسابات : طبعة الأولى دار صفاء للنشر الأردن 2000 ص 23-24

[2] – أحمد حلمي جمعة مرجع سابق ص 24

الاقتصادي والاجتماعي لمهنة المدقق ، كما أن عملية فحص الحسابات قد تتوسع الى مجالات أخرى ، ومن خلال الشهادة على صحة البيانات فان المدقق يجب أن يبين مدى تعبير الوثائق المقدمة بصدق عن الوضعية الحقيقة للمؤسسة ، ويجب أن يكون قادرا على تقييم أن القوائم المالية تترجم بشكل جيد واقع المؤسسة .

ولتبيان مهام المراجع أكثر ، فانه يجب الحديث عن مهمته بعد الحديث عن مهام المحاسب حيث أن المحاسب يقوم بعملية تسجيل وترتيب وتلخيص وتجميع البيانات الخاصة بالأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة بطريقة منهجية بغرض انتاج معلومات مالية ملائمة لاتخاذ القرارات وتكون هذه المعلومات في شكل قوائم مالية

هذه الأخيرة التي تمثل مخرجات المحاسبة تمثل مدخلات بالنسبة للمدقق ، حيث يقوم المدقق بعملية انتقادي وتحليلية لها من خلال جمع وتقييم أدلة الإثبات للتأكد من صحتها وتوصيل النتائج التي تتأسس على أساس تلك الأدلة وتتمثل في عدالة تعبير نتائج الاحداث الاقتصادية التي تمت عن طريق العملية المحاسبية

وبصفة عامة فان عمل المحاسب يؤدي إلى خلق قوائم مالية ومعلومات مالية أخرى مفيدة للمؤسسة وإطراف اخرى ، بينما عمل المدقق فلا يؤدي إلى خلق المعلومات المالية ، وإنما يضف الثقة على تلك المعلومات وزيادة قيمتها عن طريق تقييمها بطريقة تحليلية انتقادي وتوصيل نتائج ذلك التقييم في شكل تقرير يبدي من خلاله راية الفني المحايد حول القوائم المالية الى الاطراف المستخدمة لها[1] .

4-1- معايير التدقيق المحاسبي

تعتبر المعايير التدقيق كمقياس واضح نستطيع من خلاله تقييم عملية التدقيق المحاسبي والحكم على جدوى منها نص المجمع الأمريكي للمحاسبين القانوني على معايير المراجعة المتعارف عليها في المجموعات الثلاثة الاتية :

1. المعايير العامة
2. معايير العمل الميداني
3. معايير اعداد تقرير المطلب الأول المعايير العامة

[1] – أمين السيد أحمد لطفى مرجع سابق ص 4-5

توصف المعايير بأنها شخصية كونها تتعلق بالصفات الشخصية لمدقق الحسابات وتتكون من ثلاثة عناصر الاتية :

1-4-1- **معيار التأهيل العلمي والكفاءة المهنية** : يقصد بهذا المعيار ضرورة أتم أعمال المراجعة بمعرفة شخص أو أشخاص مؤهلين علميا ولديهم التدريب الفني الكافي لذلك فإن هذا المعيار يتطلب أولا ضرورة أن يكون المحقق مؤهلا علميا وهو ما يتم من خلال برامج التعليم الرسمية والتي تنتهي بالحصول على درجة جامعية معينة مثل البكالوريوس أو اعتبرها وبالطبع فان التأهيل العلمي يتطلب بالإضافة إلى ما سبق ضرورة على المرجع الحصول على تأهيل علمي خلال برامج التعليم الرسمية وذلك من خلال التعليم المهني المستمر والذي يعتبر أمرا ضروريا للوفاء بهذا المعيار خاصة في مجال التطورات الحديثة سواء في مجال المحاسبة والتدقيق أو في بعض المجلات الأخرى التي يجب على المدقق الالمام بها مثل التمويل والضرائب وتشغيل البيانات الالكترونية وإدارة الأعمال والإحصاء وتنبع أهمية التعليم المستمر من أنه يؤدي الى احداث تغيير مؤثرة في مجال التطبيق العلمي [1]

2-4-1- **معيار الاستقلال** : يعني هذا المعيار أن المراجع يبقى مستقلا ظاهرا وواقعا عند قيامه بعملية المراجعة بحيث ترتبط الاستقلالية بقدرة الشخص على العمل بنزاهة وموضوعية وفي حالة عدم توفر هذه الاستقلالية يجب على المراجع ان يتخلى عن عملية المراجعة بدون الحاجة إلى عرض أسباب هذا التخلي .

فاستقلال المراجع في الواقع يعني عدم الخضوع لأي ضغوطات من مختلف الجهات خلال كافة عملية المراجعة ومختلف مراحلها بدءا من عملية التخطيط لعملية المراجعة ومرورا بوضع برنامج الفحص أو اجراءه حتى انهاء عمله وذلك بكتابته للتقرير والإفصاح عن رأيه الفني الذي يراه في قوائم المالية فهذا المعيار يزيد من ثقة ودرجة الاعتماد على رأي المراجع حتى ولو أن مستخدمي القوائم المالية غالبا ما تكون مصالحهم متعارضة ، فهنا تظهر الحاجة للرأي المحايد عن حالة المؤسسة .

ونقصد باستقلالية المراجع باستقلالية من الناحية المادية أي استقلال مادي واستقلال من الناحية الذهنية والذاتية أي استقلال ذاتي فالاستقلال المادي يعني عدم وجود مصالح مادية للمراجع بخلاف اتعابه المتفق عليها ، او حتى أحد أفراد عائلته في المؤسسة محل المراجعة فعلى المراجع وخاصة المراجع الخارجي أن لا يكون مرتبطا بالمساهمين أو شركاء المؤسسة والتي يقوم بمراجعة حساباتها ، أما الاستقلال الذاتي

[1] – محمد فيمى أصول المراجعة سبق ذكره ص 52-53

أو الذهني فيعني استقلال المراجع مهنيا من خلال عدم وجود أي ضغوط أو تدخل من طرف المؤسسة الطالبة لخدمات[1] .

3-4-1- معايير العناية المهنية :يعني أن يقوم المراجع ببذل العناية المهنية والجهود الممكنة والمناسبة من بداية عملية المراجعة الى غاية الانتهاء منها انطلاقا من كون أن المراجع لا بد يتبع بالمعايير السابقين المتعلقين بالتأهيل العلمي والاستقلال في أداء مهمته .

ان قياس درجة العناية المهنية للمدقق بغية تحديد مسؤولية المهنية اتجاه رأيه الفني المحايد حول المعلومات المالية والمحاسبة الناتجة عن نظام المولد لها وتتكون من خلال تحدد وأداء الاختبارات المطلوبة واللازمة ومحتوي وشكل التقرير الناتج عن عملية الفحص للبيانات والسجلات المحاسبية

وفي نهاية المعايير العامة نشير إلى أن المعيار التأهيل العلمي والكفاءة المهنية ومعيار الاستقلال ومعيار العناية المهنية تعتبر من اهم المعايير التدقيق المحاسبي المتعارف اليها حيث أن أي خلل في هذه المعايير الثلاثة سيؤثر على المعايير الأخرى للتحقيق المحاسبي فعندما يكون المحقق مثلا غير مستقل ولم يبذل العناية المهنية اللازمة وليس مؤهلا علميا فلن يكون هناك الحاجة الى ضرورة تحقيق المعايير الأخرى من اجل الوصول إلى الأهداف المتوخاة من المدقق[2] 1.

1-5- معايير العمل الميداني:[3]

تتعلق هذه المعايير بتخطيط وتنفيذ التدقيق المحاسبي وهذه المعايير محددة بدرجة أكبر من المعايير العامة وهي تقدم ارشادات للمراجع بصدد تجميع الأدلة التي تؤيد رأيه والتي يحصل عليها من فحص ارصدة القوائم المالية والعمليات المالية التي تنتج عنها هذه الارصدة وتتكون هذه المعايير العمل الميداني من ثلاثة معايير وهي :

1-5-1- معيار التخطيط :يعني هذا المعيار انه يجب على المحقق أن يقوم بتنفيذ اعمال التدقيق وفق خطة ملائمة حيث يتطلب التخطيط السلم لعملية المراجعة أن يقوم المراجع بدراسة بيئة العمل مع التركيز بصفة خاصة على دراسة النظام الرقابة الداخلية وذلك لإعداد خطة التدقيق الملائمة التي تثقف مع هذه البيئة ويجب أن تتميز هذه الخطة بالمرونة يجب ان تكون قابلة للتعديل كلما تقدم فحص ولا يشترط

[1] – محي الدين محمود عمر ، مراجعة الحسابات بين المعايير العامة والمعايير الدولية مذكرة ماجيستر معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة المدية 2007 ص 44

[2] – محمد قامي ، طواهر مسعود مرجع سبق ذكره س المرجع ص 40-41

[3] – محمد الفيومي المراجعة علما و عملا طبعة 2 دار التعليم الجامعي الاسكندرية 2015 ص 50

عند وضع خطة المراجعة المبدئية أن تكون الخطة التفصيلية ولذلك سيكون من الضروري تخطيط تفاصيل العمل لكل حالة على حده في ضوء اطار العام لكل مهنة ككل ويجب على المراجع التخطيط عملية التدقيق بصورة كافية لاختيار اجراءات الدقيق الملائمة وتجمع أدلة الاثبات المناسبة والكافية .

2-5-1- **معيار الرقابة الاشراف والتوثيق :** يعتبر المراجع مسئولا من تقييم العمل والإشراف على المساعدين وتوجيه جهودهم لتحقيق أهداف الفحص وتقييم أدائهم بناء على مدى تحقيق هذه الأهداف ويعتمد مدى الاشراف الملائم في كل حالة على عدة عوامل منها درجة تعقد وصعوبة المهنة الفحص ومؤهلات الافراد القائمين به ويقع على عاتق المراجع مسؤولية تعريف المساعدين بمسؤولياتهم وأهداف اجراءات المراجعة التي سيقومون بتنفيذها وتحديد المشرفين المسؤولية عن الاجابة على أي استفسار او تساؤل هام قد يظهر اثناء الفحص ووضع نظام لحل الاختلافات في وجهات النظر فيما بينهم هذا بالإضافة الى فحص وتدقيقه اعمال المساعدين اذا يجب على المراجع ان يشرف على أعمال مساعديه وفريق المراجعة العامل معه

3-5-1- **معيار الأدلة والقرائن :** يعني هذا المعيار انه يجب أن يقوم المراجع بتجميع الأدلة الكافية والملائمة التي تمكنه من ابداء رايه في القوائم المالية وذلك من خلال الفحص والملاحظة والاستفسارات والمصادقات حتى تتوفر لديه اساس معقولا لرأيه في القوائم المالية موضع الفحص .

ويقتضى التمشي مع هذا المعيار ضرورة أن يتفهم المراجع مهمة المراجعة التي يقوم بها تفهمها جيدا وكاملا وان يتبع التعليمات الخاصة بتنفيذها وان يبذل العناية المهنية الملائمة في ادائها وان ينتبه الى الأخطاء والعناصر غير العادية وان بعد اوراق عمل كاملة وواضحة.

اذن يجب على المراجع ان يحصل المراجع بشكل كافي وملائم على الأدلة والقرائن التي تؤيد صحة أو عدم صحة الحسابات محل الفحص[1].

6-1- معيار اعداد تقرير

حيث تتمثل معايير اعداد التقرير المجموعة الأخير من معايير التدقيق المتعارف عليها وهي تتمثل الخطوط العريضة التي يسترشد بها المراجع في اعداد تقريره النهائي الذي يبدي من خلاله رأيه الفني المحايد عن القوائم المالية الختامية

ويمكن تعريف التقرير

[1] - محمد فيومي مرجع سبق ذكره ص 511 .

يعرف التقرير هو بيان رسمي لنتائج تحقيق ما أو أن أمر هناك حاجة ما إلى معلومات محددة بشأنه ويقدم هذا البيان إلى الهيئة امر بذلك أو طلب منها [1].

حيث أصدرت الهيات المختصة مجموعة من المعايير الخاصة بإعداد التقرير نلخصها في ما يلي :

فيما اذا كانت البيانات المحاسبية قد تم اعدادها وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ام لا.

ان الغرض الرئيسي من هذا هو الأجل التأكد بأن المقارنة بين الفترات المالية لم تتأثر وعند تأثرها بسبب التغير في المبادئ المحاسبية يجب ذكر ذلك صراحة في حالة أن يكون هذا التغير قد أثر ماديا مع العلم بان التغيير في المبادئ المحاسبية يجب أن يذكر بفقرة الشرح بعد فقرة الرأي عند اعداد التقرير .ومن الأمثلة على التغير في المبادئ المحاسبي المتعارف عليها تغير طريقة حساب الاندثار من طريقة القسط الثابت الى طريق القسط المتناقص أي التغير من طريقة مقبولة محاسبيا إلى طريقة أخرى مقبولة محاسبيا أيضا ، أما في حالة التغير من طريقة أو مبدأ محاسبي غير مقبول الى مبدأ محاسبي مقبول فانه يعتبر تصحيحا لخطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية ، اما التغير في طريقة الوصول الى التقديرات وعلى سبيل المثال التغير في طريقة اعداد المخصص الديون المشكوك في تحصيلها من طريقة نسبة من الذمم المدينة أو نسبة معينة من المبيعات على الحساب الى طريقة الكشف التعميري فان هذا لا يعتبر تغييرا في تطبيق المبادئ المحاسبية ولا يذكر في التقرير .

1. يوضح التقرير ما اذا كانت تلك المبادئ أو الأصول المحاسبية المتعرف عليها والمطبقة قد تم تطبيقها بصورة متماثلة من سنة إلى أخرى
2. تعتبر البيانات الواردة بالتقرير معبرة بشكل كاف اعلاميا وبصورة معقولة ولا بد أن يشار الى خلاف ذلك في تقرير .
3. يتضمن التقرير رأي المحقق كوحدة واحدة لا تتجزأ وان تعذر ذلك فعليه أن يمتنع عن ابداء رأيه ويضمن تقريره الاسباب التي أدت إلى ذلك[2] .

وعلى المدقق أن يلتزم دائما بأداء رأيه الفني المحايد والاستقلالية الفعلية في كافة الأمور التي ترتبط بالمهنة المكلف بها وعليه ببذل العناية المهنية الواجبة في عملية التدقيق ووضع تقرير حيث يجب أن يتضمن تقريره راي المدقق في البيانات ككل موضحا منها :

[1] – محمد عاطف سعيد ادارة الاعمال وتطوير الأداء دار الرؤية للنشر والتوزيع طبعة الأولى 172

[2] – عبد الرزاق محمد عثمان ، اصول التدقيق والرقابة الداخلية طبعة الأولى دار النشر والتوزيع القاهرة 1999 ص25

- أنواع التقارير
- تقرير نظيف

حيث يرى أن المراجع علم . التقرير العكسي (المعارض او السلبي)

يرى المراجع ان القوائم المالية لا تعبر بمعدل المركز المالي للشركة ونتائجها أعمالها وتدفقاتها النقدية[1]

- التقرير المتحفظ

يصدر المدقق تقريره المتحفظ بسبب وجود بعض الاعتراضات ويجب على المدقق أن يذكر هذه التحفظات وأثرها على القوائم المالية المدققة [2]

- الامتناع عن ابداء الرأي هناك ظروف لا يستطيع المحقق أن يبدي رأيه نظيف خاليا من أي تحفظات وكذلك لا يستطيع أن يعطي رايا معاكسا وايضا لا يستطيع أن يعطي رأيا متحفظا ومن أمثلة تلك الظروف دارة المنشأة قد وضعت قيودا على عمل المدقق بحيث لا تمكنه من القيام ب اجراءات التدقيق المتعارف عليها كان تمنعه من حضور عملية الجرد او عدم تمكينه من الحصول على نظام مصادقات عملاء المؤسسة والى ما هناك هنا يجد المحقق نفسه مضطرا للامتناع عن اعطاء رايه وعلى المدقق ان يبين في الفقرة مستقلة من تقريره الاسباب التي ادت الى امتناع عن ابداء رأيه [3]

[1] – د محمد فيومي مرجع سبق ذكره ص 61

[2] – غسان فلاح المطارنة مرجع سبق ذكره ص 128

[3] – زهير الحدرب مرجع سبق ذكره ص 83

الشكل رقم (1) ملخص معايير التدقيق المتعارف **عليها**

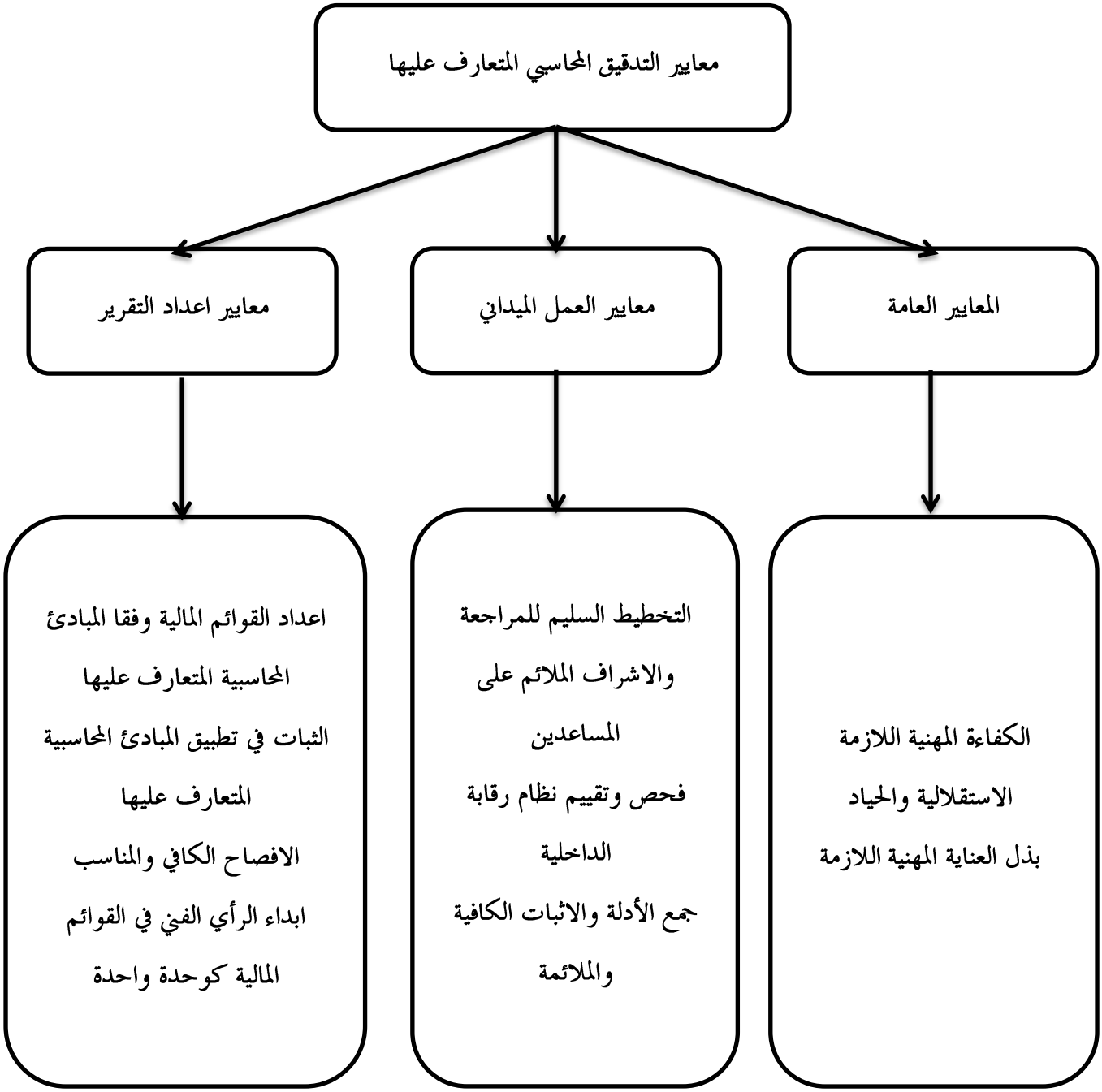

المصدر : شريقي عمر ، رحال علي التنظيم المهني للمراجعة أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية 2011، ص 20

المبحث الثاني : ماهية الاداء المالي

يعتبر موضوع الأداء أحد المفاهيم ذات الأهمية في المؤسسة با الاخص الاداء المالي حيث تسعى المؤسسة الاقتصادية لتحسينه من اجل الوقوف على وظيفتها المالية الحقيقة وذلك من خلال مراحل واستخدام أدوات لتحسينه .

المطلب الأول : مفهوم و أهمية الاداء المالي

1-1- **تعريف الاداء المالي** : ان الادارة المالية هي تلك الادارة المسؤولة عن تحسين وتطوير الدفعات النقدية الخاصة بالمنشأة وعلى ذلك فان المدير المالي يعتبر مسؤولا عن الأموال التي تدخل الى مؤسسة والاموال التي تستخدمها وتلك الأموال التي تخرج منها وبالتالي لا بد الاستخدام الأمثل مما يحسن من فرص تحقيق المؤسسة اهدافها ونظام الاداء المالي ويقوم على العديد من المحاور ولكن من اهمهم :[1]

1- النسب المالية

2- تحليل القوائم المالية

1-1-1- **تعريف الثاني :** هو تحليل وفحص السياسات الادارة عن طريق مجموعة من الاجراءات يشمل جانبين هما القدرة على الاستمرارية والمؤشرات المالية وبهدف تقيم مدى تأثر رأس المال المادي على تقييم الأداء المالي للمؤسسات ويستخدم الربع عادة كمقياس الأداء أو كأساس لمقاييس اخرى مثل العائد على الاستثمار وربحية السهم ويمثل الدخل للمصروفات والعناصر المرتبطة مباشرة بقياس الربح ويعتمد الاعتراف بالإيرادات والمصروفات وقياسها جزئيا على المفاهيم راس المال والمحافظة على راس المال التي تطبقها المؤسسة عند اعدا البيانات.[2]

1-2-1- **تعريف الثالث:** ومما سبق فان الاداء المالي يعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق ارباح من الموارد التي تقوم باستثمارها وتعتبر الرباح في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من الموارد التي يمكن استثمارها في المؤسسة وبذلك يعطي الاداء المالي للمؤسسة مؤشر عن مدى كفاءة المؤسسة بإدارة وتوجيه واستثمار مواردها المالية بين البدائل المتاحة وتصب في مدى امكانية استمرارية المؤسسة. [3]

[1] - علاء احمد صلاح اساسيات المحاسبة الادارية كيف تعظم الأرباح وتعزز الأداء المالي ط 1 مجموعة النيل العربية قاهرة 2008 ص161.

[2] - محمود عبد الفتاح رضوان تقييم الأداء المؤسسات في ظل المعايير الأداء والتوان ك 1 مج العربية للتدريب والنشر قاهرة 2012 ص 52 سارة محمد زايد التميمي اثر الادارة راس المال على الأداء المالي للشركات دار المجد للنشر والتوزيع ط 1 2019 ص663.

[3] - ابزقراري حياة دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية مذكرة لنيل شهادة ما جستير في علوم التسير جامعة بسكرة 2010 ص7.

1-3-1- التعريف الرابع : يمثل الاداء المالي اداة لتحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجيه الى الركة التي تسيير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها

-اداة لتدارك التغيرات والمشاكل والمعيقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر اذا كانت المؤسسة تواجه صعوبات نقدية او ربحية أو لكثرة الديون والقروض ومشكل العسر المالي والنقدي وبذلك تنذر ادارتها للعمل لمعالجة الخلل وهو اداة ايضا لتحفيز العاملين والادارة في الشركة لدخل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية افضل من سابقتها.

-اداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من اداة المؤسسة او لأداء اسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة .[1]

1-4-1- التعريف الخامس : ويعرف كذلك على انه " تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على انشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات ،جدول حسابات النتائج وجدول الملحقة ولكن لا جدوى من ذلك اذا لم يؤخذ الظرف الاقتصادي والقطاء الذي تنتمي اليه المؤسسة النشطة في الدراسة ، وعلى ذلك الاساس فان تشخيص الاداء يتم معاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح.[2]

ومن خلال التعاريف يمكن توضيح الأهمية والأهداف

2-1- اهمية الأداء المالي:

تعتبر أهمية الأداء المالي بشكل عام في انه يهدف إلى تقويم ادارة المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات التي لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي توفرها الاداء المالي وتنبع أهمية الأداء المالي بشكل الخاص في عملية المتابعة أعمال المؤسسات وتفحص سلوكها ومراقبة اوضاعها وتقييم مستوياتها وتوجيه الاداء نحو المستوى الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان الاسباب وترشيد الاستخدامات في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية وبقاء المنافسة ويعرف الأداء المالية أهمية بالغة للأسباب التالية :[3]

[1] - واثره على عوائد اسهم الشركات دار حامد للنشر والتوزيع اط 1 الاردن ، 2010، ص15

[2] - بن خليفة حمزة " دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة " مذكرة لنيل شهادة الماجستير بجامعة محمد خيضر بسكرة 2013 ص 64.

[3] - محمد محمود الخطيب الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات طا دار الحامد للنشر والتوزيع 2010 ص46-471.

- أيا كانت المؤسسة خاصة او عامة فان هدفها بالدرجة الأولى هو تحقيق الربح، لذلك فان توجيه التزام طاقات أعضائها لتحقيق الأهداف المرجوة حتى تشبع دوافعهم لذا فان دراسة الاداء المالي وتقويمه يقد أداة رئيسية لازمة للرقابة في المؤسسة فهي تظهر من اجل تصحيح وتعديل الاستراتيجيات وترشيد استخدام الموارد المتاحة
- يعمل الأداء المالي على الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة أي قياس حالة التقدم والتأخر في المؤسسة وبتالي فالأداء المالي الجيد يصبح شرطا اساسيا لتامين بقاء المؤسسة في البيئة تنافسية ويظهر كشرط اساسي واجباري للمساهم بصفة عامة ، حيث تسمح مؤشراته بلحكم على درجة أمان المؤسسة ولذلك فهي تركز على خطة التمويل والاستثمارية
- يمثل الحصول على مستويات أداء مرتفعة اجراء ديناميكي اذ ان النجاح في انجاز أهداف المؤسسة يحقق الاشباع المطلوب ويقوي دافعية المؤسسة واطرافها وهذه الدافعية تؤدي بدورها إلى زيادة الفعالية الى مستوى النجاح المطلوب . [1]
- لأداء المالي يوضح الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية سواء في المشروع الاقتصادي الخاص أو على مستوى الاقتصادي القومي .

3-1- أهداف الأداء المالي

هناك مجموعة من الأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها في أدائها المالي :[2]

- **نمو المؤسسة :** يعتبر نمو المؤسسة من المؤشرات التي تساعد في التعرف على مدى قدرة المؤسسة على الاستمرارية حيث يمكن القول بأن المؤسسات القادرة على الاستمرارية في السوق تعتبر من المؤسسات الأكثر قدرة على تحسين الربحية الخاصة بها حيث أن نمو المؤسسة يؤثر على الكثير من العناصر التي لها أهمية نذكر منها تكوين فرص عمل جديد قدرة المؤسسة على الاستمرار والنمو من خلال ازدياد الطلب على المنتاجات أو الخدمات المؤسسة الذي سيكون له تأثير على النمو الاقتصادي بالايجاب ،تحسين قدرة المؤسسة على الابتكار والبدء باستخدام تكنولوجيا جديدة لتحسين أدائها التنافسي .
- **زيادة الربحية :** تمثل الربحية نتاج سياسات وقرارات المؤسسة الاستثمارية والتشغلية والتمويلية وتقيس مدى كفاءة ادارة المؤسسة في توليد الأرباح وتهدف المؤسسة من قياس الربحية الى تقدير قدرتها على كسب ومدى كفايته في تحقيق الأرباح الصافية من النشاط العادي الذي تمارسه ، كما تعتبر الربحية من الأهداف الاساسية التي ترسمها المؤسسة وتوجه الموارد الحقيقية لتحقيقها وهي تدل على قدرة الوسائل

[1] – بوكرمة كترة دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية مذكرة ماجيستر لنيل ماجيستر محاسبة ومراقبة تدقيق جامعة سكيكدة ص 47.

[2] –وليد ناجي الحيالي، على خلفعبد الله التحليل المالي للرقابة على الأداء وكيف انحرافات طا مركز كتاب الاكدمي 2015 عمان ص102

التي تستخدمها على تحقيق النتيجة اذ تعد الربحية من أهم أهداف الادارة المالية في المؤسسات فهي تعتبر بمثابة تعويض للملاك عن استثمار أموالهم كما تعتبر المصدر الرئيسي الذي يوفر الموارد اللازمة لتسديد الديون مع الفوائد المستحقة عليها كذلك فإنها تمثل مقياس للحكم على مدى كفاءة الادارة في استغلال مواردها.

- **تحسين السيولة وتوازن الهيكل المالي** : تقيس السيولة بالنسبة للمؤسسة قدرتها على مواجهة التزاماتها قصيرة الا الاجل أي قدرتها على تحويل أصولها المتداولة إلى نقدية بسرعة حيث أن نقص السيولة يسبب ضعف في قدرة المؤسسة على الوفاء أو مواجهة التزاماتها ، وفي المقابل فان زيادة السيولة يعني وجود سيولة فائضة غير مستثمرة بالشكل الأمثل الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الربحية كما أن حرص المؤسسة على تحسين سيولتها يستوجب زيادة الاصول المتداولة إلى اجمالي الأصول في المؤسسة الامر الذي يؤدي على انخفاض الربحية لذلك على المؤسسة العمل على تحقيق التوازن بين السيولة الربحية وذلك من خلال تمويل أصولها الثابتة وصافي رأس المال العامل

هدف عملية الاداء لتحقيق ما يلي :[1]

– الوقوف على مستوى انجاز الوحدة الاقتصادية الكشف على مواضيع الخلل والضعف في نشاط المؤسسة مع بيان مسبباتها ووضع حلول لازمة لتصحيحها

– تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في المؤسسة من خلال قياس انتاجية كل قسم وتحديد انجازاته سلبا أو ايجابا

– الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدا اكبر بتكاليف اقل تسهيل التقييم الشامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني بالاعتماد على نتائج تقييم كل مؤسسة على حدي .

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

آن تعدد العوامل المؤثرة في أداء المؤسسات الاقتصادية جعل مهمة تحديدها بدقة والاتفاق عليها من طرف الباحثين أمرا صعبا للغاية ، وخاصة اذا كان الأمر يتعلق بتحديد مقدار التأثير وكثافته ، وفضلا عن كثافتها في التأثير في الاداء فهي مترابطة فيما بينها ، أي أنها تشكل دوال فيما بينها وكل التعقيدات السابقة تمخضت عنها عدة تصنيفات للعوامل المؤثرة في الأداء ، فقد صنفها الدكتور على السلمي الى

[1] – مجيد الكرخي ،تقويم الأداء باستخدام النسب المالية ،ط1 دار المناهج عمان 2007 ص 31.

مجموعتين هما :مجموعة العوامل التقنية والتكنولوجية ومجموعة العوامل البشرية المتمثلة أساسا في المعرفة ، التعلم ، الخبرة ، التدريب ، المهارة ، القدرة الشخصية ، التكوين النفسي ، ظروف العمل ، حاجات ورغبات الافراد .كما صنف البروفيسور KUKOLECA العوامل المؤثرة إلى مجموعتين : هما مجموعة العوامل الموضوعية وتشمل العوامل الاجتماعية والعوامل الفنية ومجموعة من العوامل الذاتية المتمثلة في العوامل التنظيمية .[1]

أما البروفيسور R-A-THIETART فيرى بأن العوامل الأساسية المؤثرة في الاداء هي : التحفيز المهارات ، مستوى العمل والممارسات ويصنف بعض الباحثين العوامل غير خاضعة لتحكم المؤسسة والمتمثلة في متغيرات المحيط الخارجي للمؤسسة ، وعوامل خاضعة لتحكم المؤسسة تتمثل في العوامل التقنية والعوامل البشرية .[2]

تواجه المؤسسة باعتبارها نظاما مفتوح جملة من العوامل والمتغيرات التي قد تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على أدائها المالي ، هذه العوامل قد تكون من داخل المؤسسة وقد تكون من خارجها ومن أهم هذه العوامل ماىلي :[3]

أ) العوامل الداخلية :وهي تلك العوامل التي تؤثر على أداء المؤسسة والتي يمكن للمؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بأشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف ومن أهم هذه العوامل مايلي :

-الرقابة على التكاليف

-الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة

-الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال

ب) العوامل الخارجية : تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي حيث لا يمكن للإدارة السيطرة عليه وانما يمكن توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات ومحاولة اعطاء خطط لتقليل من أثيرها وتشمل هذه العوامل :

مخاطر الازمات المالية

[1] -د مسعي عبد الحليم أثر خطر البلد على الأداء الاقتصادي للمؤسسة الاقتصادية من خلال فترة 1988-2007 مذكرة لنيل شهادة الماجستر 2013 ص 14

[2] - عبد المليك مزهودة الأداء بين الكفاءة والفعالية ، مفهموم وتقيم مجلة العلوم الانسانية جامعة بسكرة العدد الأول نوفمبر 2010& ص 91

[3] -2 رقية غزال : اثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية حالة البنك الوطني الجزائري وكالو الوادي ، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك جامعة الوادي سنة 2015 ص 15

-التغييرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات

- القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق

-السياسات المالية والنقدية والاقتصادية ككل دولة .

1- مؤشرات الأداء المالي

تستند عملية الاداء المالي اساسا على اعداد جملة من الحسابات وتقييم المؤشرات والنسب التي تعكس نشاط المؤسسة المالي والاقتصادي والاداري ، وهاه النسب والمؤشرات تتعدد وتتفرع لكن سنذكر أهمها قبل هذا سوف نعرف المؤشر "وهو عبارة عن معلومة كمية تقيس فعالية وكفاءة كل جزء من عملية أو نظام بالنسبة لمعيار أو مخطط أو هدف محدد ، مقبول في اطار استراتيجي للمؤسسة.[1]

1-1- الأداء المالي بوسطة النسب المالية

أولا : نسبة السيولة : هي القدرة على توفير الأموال بكلفة معقولة لمواجهة الالتزامات عند استحقاقها ويمكن تحديدها من خلال الموجودات القابلة للتحويل إلى نقد خلال فترة معينة مضافا اليها ما يمكن الحصول عليه من الاقتراض وزيادة رأس المال والارباح .

ومن اهم اهداف ادارة السيولة المحافظة على استمرار عمل الشركة وابعاد مخاطر العسر المالي عنها ، واذا لم تتمكن الشركة من ادارة سيولتها بالشكل السليم فإنها قد تواجه بعسر ناتج عن عدم القدرة على مواجهة الالتزامات في مواعيدها

وتختلف هذه النسب بختلاف الأطراف المستفيدة منها ويقع ضمن هذه النسب مايلي:

أ- نسبة السيولة العامة أو نسبة التداول:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة /الخصوم المتداولة

المصدر : مليكة زغيب ، مىلود بوشنقير، "**التسيير المالي والمحاسبي حسب البرنامج الرسمي الجديد**"، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2010 ص 37

[1] - اسعيد فرحات جمعة مرجع سابق ص 38 فهمي مصطفى الشيخ التحليل المالي طبعة الأولى دار النشر والتوزيع فلسطين 2008 ص 30

كلما زادت هذه النسبة عن الواحد صحيح دل الك على وجود هامش أمان للمؤسسة ،يمكنها من سداد التزاماتها قصير الأجل ولكن ارتفاع هذه النسبة قد لا يترجم دائما بوضع سيولة جيدة فقد يكون ناتج عن التضخم بنود الاصول المتداولة بسبب عدم تسيير التسيير الجدي للإدارة غير أنه في بعض المؤسسات الخاصة بقطاع الكهرباء والهاتف فغالبا ما تكون نسبة التداول فيها اقل من الواحد وسببه يرجع الى طبيعة النشاط بحد ذاته بالإضافة لضخامة الاصول الثابتة لكن ما يعوض هذا الانخفاض هو انتظام التدفقات النقدية لتلك المؤسسات.

ب-نسبة السيولة السريعة (السيولة المختصرة):

وهي تبين مدى كفاءة المؤسسة في تغطية الالتزامات الجارية بالأصول سريعة التداول وتعطي بالعلاقة :

نسبة السيولة السريعة = أصول متداولة المخزون/ ديون قصيرة الأجل

المصدر: مليكة زغيب ، ميلود بوشنقير ، مرجع سابق ص 37

اذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على تراجع نشاط المؤسسة ، نقص الاستثمارات فائض النقدية.

جدول رقم (03) تحليل سيولة السريعة المختصرة

النسبة	العلاقة	التحليل
نسبة السيولة العامة التداول	الأصول المتداولة الخصوم المتداولة	هي نسبة التي تشير إلى قدرة المنظمة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل اعتماداعلى أصولها المتداولة النسبة النموذجية بين 1 و 2
نسبة السيولة السريعة	أصول متداولة- ديون قصيرة الأجل	تستعمل هذه النسبة لاختبار مدى كفاية المصادر النقدية و نسبة النقدية الموجودة لدى المنظمة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل دون الاضطرار الى تسييل موجوداتها من البضاعة النسبة المزدوجية بين 0.3 و 0.5.
نسبة السيولة النقدية	قيم جاهزة ديون قصيرة الأجل	تدل على مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الجاهزة فقط " النسبة النموذجية 0.2 و 0.3-

المصدر : بشرى خالدي و زهراء محاجي ماكرة لنيل شهادة ماجيستر تخصص مالية ،**أثر التدقيق الداخلي على تحسين الأداء المالي للمؤسسة.**

2- **نسبة التمويل والاستقلالية المالية :**

عبارة عن نسب تظهر مدى مساهمة الديون سواء ممثلة في الالتزامات القصيرة أو طويلة الأجل في تمويل موجودات المنشأة مقارنة بمساهمة الملاك .

جدول رقم (04) نسبة التمويل والاستقلالية المالية

النسبة	العلاقة	التحليل
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة/ الاصول الثابتة	تدل على مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة ويجب أن تكون أكبر من 1.
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	تعبر عن مدى قدرة الأموال الدائمة على تمويل الاصول الثابتة يستحسن الا تزيد عن 1
نسبة التمويل الأجنبي	مجموع الديون/الأصول الثابتة	تدل على مدى اعتماد المؤسسة على تمويل الخارجي وكلما كان ذلك بتحسين أتساوي 0.5 ولا تزيد عن 1
نسبة الاستقلالية المالية	أموال خاصة/ مجموع الديون	تقنية درجة انتقال المؤسسة على دائنيها ويفضل ان تتراوح بين 1 و2
نسبة الاستدانة المالية	الديون اجمالي /اجمالي الأصول	تقيس نسبة الديون التي يساهم فيها الغير بالنسبة الى اجمالي موجودات المؤسسة يستحسن ألا تزيد عن 0.5

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على المحاضرات السابقة.

3- **الأداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي:**

هناك عدة مؤشرات يعتمد عليها في ابراز مدى التوازن المالي والتي سنتعرض اليها:

أ- **رأس المال العامل :**

راس المال العامل هو جزء من رؤوس الأموال التي تصلح لتمويل الاحتياجات ناقص عناصر الاصول الناتجة عن دورة الاستغلال ،ولتحقيق السير العادي لنشاط المؤسسة فعلى رؤوس الأموال ان تمول الاصول الثابتة والاصول المتداولة ، ويحسب وفق العلاقة التالية

من أعلى الميزانية : يعرف على انه الفائض من الأموال المتداولة بالنسبة للديون .

رأس المال العامل= الاصول الدائمة – ديون قصيرة الأجل

ويقسم رأس المال العامل بحسب الحالات التالية :

- **رأس المال العامل موجب FR0>:**

يشير الى توازن المؤسسة ماليا على مدى الطويل دون تحقيق فائض أو عجز .

- **رأس المال العامل سالبا FR0<.**

يشير الى عجز المؤسسة من تمويل استثماراتها باستخدام الموارد الدائمة مما حقق عجز وبالتالي فهي تلجأ الى مصادر اضافية للتمويل أو تقليص الاستثمارات بما يتناسب مع مواردها الدائمة .

الجدول رقم (05) يوضح الانواع الاخرى لرأس المال العامل

أنواع رأس المال	العلاقة الرياضية	المداول
رأس المال العامل الخاص	أموال خاصة – أصول غير جارية	البحث عن الاستقلالية للمؤسسة اتجاه الغير ومدى تمكنها من تمويل استثماراتها بأموال ذاتية
رأس المال العامل الاجمالي	مجموع الأصول–الأصول الجارية	البحث عن قيمة المبالغ التي الجارية مولت بها المؤسسة أصولها الجارية
رأس المال العامل الخارجي	مجموع الديون	تحديد مدى التزام المؤسسة بوعودها اتجاه الغير واظهار نسبة المبالغ الخارجية التي مولت اصولها ما يحدد مدى ارتباط المؤسسة بالغير

المصدر :من اعداد الطلبة بالاعتماد على المحاضرات السابقة

يعبر عن الفائض الناتج عن استخدامات الدورة بعد مقابلة موارد الدورة التي حان موعد استحقاقها يمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية: [1]

احتياجات راس المال العامل = (قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة)-(الديون قصيرة الأجل – السلفيات المصرفية)

و يترتب حسب الحالات التالية :

BFR موجب : تحدث عندما لا تغطي المؤسسة كل الاحتياجات الدورة الاستغلالية باستخدام موارد الدورة بل تتعداها إلى الموارد الاخرى

BFRسالب :وهي حالة الجيدة بحيث تضمن المؤسسة الاقتصادية توازنها المالي دون التأثير السلبي على مردوديتها المالية

BFRمعدوم :وهي حالة نادرة الحدوث ،تعني المثالية.

4- الخزينة TN:

فهي تنتج اما عن صافي القيم الجاهزة ب استثناء السلفات المصرفية او الفرق بين راس المال واحتياجات راس المال العامل أي قيمة السائلة التي تبقى فعلا تحت تصرف المؤسسة بطرح احتياجات رأس المال العامل من الهامش وتحسب بالعلاقة التالية :

الخزينة = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية

الخزينة = رأس المال العامل- احتياجات فى راس المال العامل

ويمكن تميز ثلاث حالات الخزينة

- **الخزينة موجبة :TN>0**

هذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة ،وهناك فائض يضم الى الخززينة الا ان عملية تجسيد الأموال ليست في صالح المؤسسة لذلك ينبغي على المؤسسة استعمال هذه الأموال لتسديد دیونها قصيرة الأجل أو تحويلها إلى استثمارات

[1] -ناصر دادیعدون ،کیفیات ، مراقبة التسيير ، دار المحمدية العامة ، الجزائر 2000ص 25

الخزينة الصفرية :TN=0 : اذا كانت صفرية هذا يعني أن رأس المال العامل مساوي لاحتياج رأس المال العامل وهي وضعية المثلى للخزينة لا يوجد افراط في الأموال مع عدم وجود احتياجات في نفس الوقت **الخزينة سالبة : TN<0.**

المبحث الثالث : الدراسات النظرية و التطبيقية التي تناولت الموضوع دور التدقيق المحاسبي في تحسين الآداء المالي في المؤسسة الاقتصادية .

تعتبر الدراسات السابقة سواء كانت محلية أو أجنبية إلى دراسات تم توصل فيهم إلى نتائج و فرضيات جديدة و مختلفة حول الموضوع دور التدقيق المحاسبي في تحسين الآداء المالي ، و تساعدنا على توسل إلى إشكالية و فرضيات تساعدنا في بحثنا سنتطرق في هذا المبحث إلى عرض مختلف الدراسات السابقة و توصل إلى دور التدقيق في تحسين الآداء المالي للمؤسسة لدراستنا مقارنة مع الدراسات السابقة.

المطلب الأول : عرض الدراسات المحلية

سنتطرق في هذا المطلب إلى بعض الدراسات السابقة المحلية:

1-الدراسة الأولى : مخلوفي عبد الهادي[1] ، **دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي** ، دراسة حالة المؤسسة العمومية الاقتصادية لنقل المسافرين في شرق البلاد -قسنطينة- ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، تخصص : فحص محاسبي ، 2016/2015.

- **إشكالية الدراسة :**

ركزت هذه الدراسة على الاشكالية التالية : **ما هو دور التدقيق المحاسبي في تحسين الآداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟**

- **أهداف الدراسة :**

- ابراز مضمون التدقيق المحاسبي ، إجراءاته و معاييره .
- ابراز حتمية تطبيق المؤسسة للتدقيق المحاسبي إذا أرادت تحسين أدائها المالي و ضمان بقائها على الساحة الاقتصادية
- التعرف على كيفية القيام بعملية التدقيق المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية لنقل المسافرين لشرق البلاد من الناحية النظرية و التطبيقية.

[1] – مخلوفي عبد الهادي ، دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي ، دراسة حالة المؤسسة العمومية الاقتصادية لنقل المسافرين في شرق البلاد –قسنطينة– ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، تخصص : فحص محاسبي ، 2016/2015.

- **منهج الدراسة :**

- المنهج الذي اتبعه من أجل دراسة هذا الموضوع هو المنهج الوصفي التحليلي حيث يقوم على الجمع بين الدراسة النظرية و التطبيقية للاجابة على موضوع دراستنا .

- **نتائج الدراسة :**

إضاح الدور الذي يلعبه التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة (توازن المالي – سيولة – الربحية) و ذلك في ظل بيئة التنافسية بين المؤسسات لتحقيق أفضل أداء لها و الذي يمكنها من استمراريتها و تحقيق أهدافها.

2-الدراسة الثانية : عواج هدى ، **دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية** [1]، دراسة عينة من تقارير محافظ الحسابات بولاية المسيلة سنة 2012 ، مذرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم التجارية ، تخصص : محاسبة و تدقيق ، 2015/2014.

- **إشكالية الدراسة :**

ركزت هذه الدراسة على الاشكالية التالية : إلى أي مدى يمكن أن يساهم التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية ؟

- **أهداف الدراسة :**

- التعرف على أراء محافظين الحسابات و المحللين الماليين حول دور التدقيق المحاسبي في تحسين القوائم المالية .
- توضيح الدور الفعال الذي يلعبه التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية .

- **منهج الدراسة:**

المنهج الذي تم اتباعه من أجل دراسة هذا الموضوع تم تقسيمه إلى قسمين ، الأول نظري يقوم على المنهج الوصفي التحليلي ، أما الثاني يقوم على دراسة حالة "دراسة حالة لعينة من تقارير محافظ الحسابات لسنة 2012".

ت-**دراسة الثالثة:**[2] يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد يورى ، التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا تخصص علوم التسيير ، جامعة بوبكر بلقايد ، تلمسان ، 2015/2014.

---

[1] – عواج هدى ، **دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية** [1]، دراسة عينة من تقارير محافظ الحسابات بولاية المسيلة سنة 2012 ، مذرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم التجارية ، تخصص : محاسبة و تدقيق ، 2015/2014.

1- يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد يورى ، التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا تخصص علوم التسيير ، جامعة بوبكر بلقايد ، تلمسان ، 2015/2014.

- **اشكالية الدراسة :**

ماهو تدقيق الحسابات ، و ماهي الخطوات اللازمة لتنفيذ عملية التدقيق المحاسبي ؟

- **أهداف الدراسة :**

- محاولة تشخيص الواقع النظري و العملي لمهنة تدقيق حسابات في الجزائر و موريطانيا .
- معرفة المشاكل و المصاعب التي تواجه مهنة التدقيق المحاسبي .

- **منهج الدراسة :**

إعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي و التحليلي .

- **نتائج الدراسة :**

– ضرورة اهتمام المؤسسات بإدارة التدقيق الداخلي و المحاسبي و تزويدها بعدد كافي من المدققين المحاسبيين المؤهلين.

– وضع معايير للتدقيق و مراجعته للتأكد من مواكبتها للتغييرات في مهنة التدقيق.

المطلب الثاني : عرض الدراسات الأجنبية

سنتطرق في هذا المطلب إلى بعض الدراسات السابقة الأجنبية :

1- **الدراسة الأولى : دراسة وائل ابراهيم الراشد 2001** ، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أبرز المشاكل و المعوقات التي تواجه مهنة تدقيق الحسابات في دولة الكويت و سبا التغلب عليها و زيادة كفاءة مكاتب التدقيق نحو التطوير المهني ، و قد تبين من خلال نتائج الدراسة أبرز مشاكل المهنة تتمثل في عدم وجود ميثاق شرفي للمهنة و غياب الالتزام القانوني بضوابط و معايير المهنة ، غياب الدور المهني لجمعية المحاسبين و المراجعين الكويتية ، غياب القواعد المنظمة للسلوك المهني ، و تنتهي الدراسة ببيان أهم السبل الكفيلة بالقضاء على تلك المشاكل و النهوض بالمهنة بضرورة تبني ميثاق شرفي للمهنة و دور أكبر لجمعية المحاسبين و المراجعين الكويتية و زيادة تأهيل المنتسبين للمهنة.

2- **دراسة دهمش 1998** [1]: تهدف هذه الدراسة الى دراسة واقع تدقيق الحسابات في الأرض و توصلت إلى مجوعة من المشاكل التي يواجهها مدققو الحسابات في الأردن و أهمها :

- عدم وجود وعي كامل لدى مدققي الحسابات لأخلاقيات المهنة و أهمية استقلال مدقق الحسابات.
- عدم توفير الادارة للمعلومات الضرورية لعمل المدقق .
- تأثير ادارة المؤسسة محل التدقيق في استقلالية المدقق.
- عدم كفاية تأهيل مدقق الحسابات .

[1] –دهمش رالي نعيم حسني ، مدى تطبيق رقابة الجودة في مكاتب التدقيق الحسابات في الأردن ، مذكرة ماجيتسر كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، الأردن ، 1998.

- عدم تطبيق كل المبادئ المحاسبية المتعارف عليها عند اعداد القوائم المالية.
- عدم الالتزام بالمبادئ المحاسبية و معايير التدقيق .

- **دراسة ريم محمد العمرو و حسام عبد المحسن العنقري 2007:**تهدف هذه الدرسة الى تقييم مرتكزات تنظيم تدقيق الحسابات في المملكة العربية السعودية و التي تشمل ، (المعاييرالمهنية و قواعد السلوك المهني ، برامج التعليم المهني المستمر و برامج مراقبة جودة الأداء المهني ، قنوات الاتصال لتي تكفل ايصال الأنظمة و التعليمات المهنية للممارسي المهنة و المجتمع بصفة عامة) ،من خلال قياس مدى فعالية مثل هذه المرتكزات في التعامل مع المشاكل و التحديات التي تواجهها مهنة التدقيق في المملكة و الحد من أثارها السلبية ، و توصلت نتائج الدراسة إلى عدم وجود اتفاق مطلق بين أعضاء المهنة و ممارسين من جهة و بين الأطراف ذات العلاقة بالمهنة من جانب آخر حول مدى معرفتنا بالمشاكل والتحديات التي تواجهها مهنة التدقيق في المملكة و التي شملت (محدودية الالتزام بالمعايير و قواعد السلوك المهني و غيرها من الأنظمة المهنية ، و استمرار ظاهرة انخفاض الأتعاب المهنية ، وجود هيئات مهنية عربية و خليجية و انضمام السعودية لاتفاقية المنظمة.

المطلب الثالث : أوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسات الحالية و الدراسات السابقة :

الجدول رقم (06): أوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسات الحالية و الدراسات السابقة للدراسات المحلية.

دراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الدراسة الأولى : مخلوفي عبد الهادي	تمثلت أوجه التشابه بين دراسة محل البحث و الدراسة السابقة في كل من : الأدوات : إعتمدت كلتا الدراستين على دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي المنهج : اعتمدت على نفس المنهج الوصفي بأسلوب تحليلي	تمثلت أوجه الاختلاف بين الدراسة السابقة و دراسة محل البحث في : الهدف : هدف الدراسة السابقة إلى ربط بين أدوات التدقيق المحاسبي و الأداء المالي عينية : مجموعة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
الدراسة الثانية : عواج هدى	تمثلت أوجه التشابه في مايلي : الطريقة : اعتمدت كلتا الدراستين على دراسة حالة الأدوات : أدوات التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية	تمثلت أوجه الاختلاف في : الهدف : دور فعال الذي يلعبه التدقيق المحاسبي في تتحسين جودة القوائم المالية

	المنهج : اعتمدت على نفس المرجع الوصفي التحليلي	
الدراسة الثالثة : يعقوب ولد الشيخ محمد يورة	تمثلت أوجه التشابه في مايلي : الأدوات : اعتمدت كلتا الدراستين على تحديد دور التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية. المنهج :اعتمدت الدراستين على المنهج الوصفي و أسلوب تحليلي	تمثلت أوجه الاختلاف في : الهدف : معرفة المشاكل و المصاعب التي تواجه مهنة التدقيق المحاسبي .

المصدر : من اعداد الطلبة

الجدول رقم (07): أوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسات الحالية و السابقة للدراسات الأجنبية.

دراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
دراسة الأولى : وائل ابراهيم الراشد	تمثلت أوجه التشابه في : تناولت الدراستان التدقيق المحاسبي أداة مهمة لرفع الأداء المالي للمؤسسة. المنهج : نفس المنهج الوصفي التحليلي	تمثلت أوجه الاختلاف في مايلي: الهدف : أبرز المشاكل المهنة تتمثل في عدم وجود ميثاق شرفي و غياب الالتزام القانوني بضوابط و معايير المهنة.
دراسة الثانية : دهش رالي نعيم حسني	تمثلت أوجه التشابه في : الأدوات : استعمال كلتا الدراستين دراسة واقع تدقيق الحسابات على أرض الواقع المنهج : استعملت المنهج الوصفي و أسلوب التحليل	تمثلت أوجه الاختلاف في مايلي : الهدف : عدم تطبيق كل المبادئ المحاسبية المتعارف عليها عند اعداد القوائم المالية .
دراسة الثالثة: ريم محمد العمرو و حسام عبد المحسن العقري	تمثلت أوجه التشابه في: كيفية التعامل مع المشاكل و التحديات التي تواجهها مهنة التدقيق في المملكة و الحد من أثارها السلبية .	تمثلت أوجه الاختلاف في : الهدف : تهدف هذه الدراسة الى تقييم مرتكزات تنظيم تدقيق الحسابات في المملكة العربية السعودية.

المصدر : من اعداد الطلبة.

القيمة المضافة للدراسة الحالية :

- من خلال التطرق إلى بعض الدراسات السابقة المحلية و الأجنبية تم التوصل إلى أن هناك وجود تشابه من حيث الأدوات المستعملة و المنهج و المتغيرات الدراسة ، و هناك اختلافات في هدف و طريقة المعالجة ، حيث تظهر القيمة المضافة لبحثنا هذا و المتمثل في موضوع دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ، هو أننا أسقطنا المفاهيم و الأسس النظرية حول هذا الموضوع على واقعنا التطبيقي في مؤسسة مجنبات المغاربية للألمنيوم –عين الدفلى– ، و التي قمنا من خلال فترة تربصنا بمحاولة اجراء دراسة حالة حول الموضوع و ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة يمكن إيجاده فمايلي:
- من حيث هدف الدراسة :

أختلفت اتجاهات الباحثين في الدراسات السابقة حيث كانت تهدف إلى دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي

بينما تتطلع دراسة الحالية إلى تعرف على آراء محافظي الحسابات و ابراز مضمون التدقيق المحاسبي و ابراز حتمية تطبيق المؤسسة بالتدقيق المحاسبي اذا أرادت تحسين أدائها المالي و معرفة المشاكل و المصاعب التي تواجهها مهنة تدقيق المحاسبة . للمؤسسة الاقتصادية مجنبات المغاربية للألمنيوم –عين الدفلى– .

خلاصة الفصل

عرف التدقيق المحاسبي تطورات كبيرة فهو يهتم بفحص الدفاتر والسجلات وكذلك عن طريق تقديم اقتراحات وتوصيات حول النجاح الذي تحققه المؤسسة ، كما انه يعد وظيفة من أهم الوظائف في تنظيم المؤسسة ، اذ انه يساعد في بلوغ الأهداف المسطرة من خلال تقديمه لمعلومات ذات مصداقية ، كما يحظى بمكانة هامة وبارزة في المؤسسة إذ أهميتها البالغة فهو تابع مباشرة للإدارة العليا لإعطاء المزيد من الاستقلالية عن باقي الوظائف والتدقيق المحاسبي يساهم بشكل كبير في مساعدة مدقق الحسابات على أداء مهامه اذ ينتج عن تكاملها معا تحقيق المؤسسة لأهدافها بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية ، كما أن له تطبيقات شتى تسعى من خلالها إلى تقديم معلومات ذات درجة أقل من الخطأ والتي تساعد الادارة ومتخذي القرار في اتخاذ قراراتهم .

الفصل الثاني :الجانب التطبيقي

دراسة حالة .

تمهيد :

يبرز التدقيق المحاسبي دورا هاما في الحياة الاقتصادية كونه الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها للتحقق من سلامة وصحة القوائم المالية ، وذلك من خلال تقرير مدقق الحسابات الذي هو ختام عملية التدقيق المحاسبي وبلورة لرأيه الفني المحايد وذلك بالتحدث عن فحصه لهذه القوائم ومدى دقة المعلومات الواردة فيها ، و عليه تعتبر تقارير مدقق الحسابات الصورة المعبرة عن الوضعية الاقتصادية للمؤسسة ، وتساهم في الوصول الى القرار سليم بشأن نشاط المؤسسة و عمليات سيرها بما يوافق مع الخطط الموضوعة .

سنحاول في هذا الفصل توضيح ومعرفة الدور الذي يلعبه التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي من خلال تسليط هذه الدراسة على احدى المؤسسات الاقتصادية ، مؤسسة مجنبات المغاربية للألمنيوم حيث تم تقسيم الى ثلاث مباحث وهي :

المبحث الأول :تقديم عام حول مؤسسة مجنبات المغاربية للألمنيوم بعين الدفلى

المبحث الثاني : طريقة التدقيق المحاسبي والاداء المالي في مؤسسة مجنبات المغاربية للألمنيوم بعين الدفلى

المبحث الثالث :دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي

المبحث الأول: مدخل عام لمؤسسة مجنبات المغاربية للألمنيوم

شهد الاقتصاد تحولات وتغيرات مست العديد من المؤسسات العمومية من بين هذه المؤسسات نجد مؤسسة مجنبات المغربية التي تكتسي أهمية بالغة سواء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية فالمؤسسة تلعب دورا هاما على مستوى الاقتصاد الوطني اذ تلبي جزء كبير من الاحتياجات المؤسسات وكذا الأفراد فيما يخص مادة الألمنيوم

المطلب الأول :لمحة تاريخية عن لمؤسسة مجنبات المغاربية للألمنيوم

المعروفة بأسم (تي بي ار) هى شركة عامة مدرجة منذ أغسطس 2007. تعمل تي بي ار فى قطاع الألومنيوم تجهيز وتصنيع . يقع مقر تي بي ار فى تونس , تونس . وقد تم تأسيسها في 22 يونيو 1977.

وقد عملت مجموعة البياحي على تهيئة الظروف الملائمة للتموقع في الفضاء الاقتصادي المغاربي بدخول البورصة سنة 2007 لتمويل أنشطتها الخارجيّة، مركّزة جهودها على سوق واعدة، وهي السوق الجزائريّة حيث يجرى إنجاز العديد من البرامج السكنيّة والعمرانيّة وتطوير منشآت قائمة،وذلك بعد أن عدلت عن فتح مصنع بطرابلس، أشهر قليلة قبل سقوط نظام القذافي، بسبب خلاف مع شريكها الليبي

وقد دشّن المصنع صباح الأربعاء وزير الصناعة والمناجم الجزائري عبدالسلام بوالشوارب، بمعيّة سفير تونس بالجزائر عبدالمجيد الفرشيشي ووالي عين الدفلة وواكبت حفل التدشين فرق صحفيّة غطّت الحدث. وخصّ الوزير الجزائري مجلّة ليدرز بنسختيها العربيّة والفرنسيّة بتصريح قال فيه إنّ هذا الإنجاز يجسّم على أرض الواقع الاقتصادي تعاونا مثمرا بين تونس والجزائر التي تجمعهما علاقات أخوّة عريقة. كما يمثّل تتويجا لمشروع حرصت على تنفيذه عائلة البياحي التي اعتبرها عائلة صديقة. وأضاف أنّ طبيعية الإنجاز التكنولوجيّة وجودته تندمجان تماما في النسيج الاقتصادي الجزائري. وذكر أنّه يدعم هذا الاستثمار وأنّه يتطلّع إلى استكمال مختلف مراحل المشروع، مؤكّدا أنّ الجزائر ترحّب بمثل هذه المشاريع. وعبّر سفير تونس بالجزائر، من ناحيته، عن ارتياحه لافتتاح هذا

المصنع التونسي، والذي يمثّل مظهرا من مظاهر الشراكة بين البلدين، مبديا تفاؤله بآفاقها المستقبليّة.

وأعرب عن أمله في أن ينجز مستثمرون جزائريّون مشاريع مماثلة في تونس. كانت علامات الاستبشار بهذا الإنجاز بادية على وجوه الأشقّاء البيّاحي، يحيى والطاهر والطيّب ،الذين حرصوا على أن يشاركهم في الاحتفاء بهذا الحدث الجيل الثالث من العائلة. ولاشكّ أنّهم أرادوا بذلك أن يرسّخوا لدى أبنائهم ثقافة المؤسّسة وروح المبادرة والمسؤولية بما يضمن ديمومة الإنجازات الهامّة التي حقّقها الأب المؤسس للمجموعة المرحوم يوسف البياحي الذي يعتبر مثال رجل الأعمال الذكيّ والمثابر والجدّي. .

المطلب الثاني : تعريف بالمؤسسة مجنبات المغاربية للأليمنيوم عين الدفلى

أُنشأت الشركة التونسية مجنبات المغاربية للألمنيوم في عام 2015 من أجل بناء مصنع الألمنيوم في المنطقة الصناعية بولاية عين الدفلى لإنتاج صفائح الألمنيوم عالية الجودة. يُعد مصنع مجنبات المغاربية من أكبر مشاريع القيمة المضافة في مجال صناعة الألمنيوم التحويلية بتكلفة إجمالية مقدارها 7.2مليون دينار جزائري.

بفتح مصنع مجنبات الألومنيوم في الجزائر، تقطع مجموعة البياحي مرحلة مهمّة في تنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى تطوير أنشطتها والموسومة بروح الابتكار والتجديد، بعد أن أثبتت من خلال شركة "تونس مجنبات الألمونيوم" قدرتها على أن تتبوّأ موقعا متقدّما في قطاع الصناعة في تونس

وقد عملت مجموعة البياحي على تهيئة الظروف الملائمة للتموقع في الفضاء الاقتصادي المغاربي بدخول البورصة سنة 2007 لتمويل أنشطتها الخارجيّة، مركّزة جهودها على سوق واعدة، وهي السوق الجزائريّة حيث يجرى إنجاز العديد من البرامج السكنيّة والعمرانيّة وتطوير منشآت قائمة، وذلك بعد أن عدلت عن فتح مصنع بطرابلس، أشهر قليلة قبل سقوط نظام القذافي، بسبب خلاف مع شريكها الليبي.

ومن أجل تركيز المصنع في الجزائر، اختارت شركة "مجنبات الألومنيوم المغاربيّة"–التي أُحدثت للغرض برأس مال يقدّر بـــ 7,2 مليون دينار– المنطقة الصناعية بمدينة عين الدفلى، الواقعة على بعد 145 كلم، جنوب غرب العاصمة، وعلى مقربة من الطريق السيارة الكبرى التي تربط، عنّابة ،شرقا بتلمسان، غربا. ويشغّل المصنع قرابة أربعين شخصيّا بين إطارات وفنيين وعملة سهرت على تكوينهم مجموعة البياحي ويغطي مساحة 13500مترا مربّعا موزّعة بين الورشات والمباني الإداريّة على أرض تمسح 20000 مترا مربّعا.

ومن خلال مصنع عين الدفلى، تؤكّد مجموعة البياحي خبرتها الفائقة في مجال صناعة مجنّبات الألومنيوم وتحكّمها في تقنيات هذه الصناعة في مختلف مراحل الإنتاج، وهي مقرّة العزم على تقديم منتوج ذي جودة عالية وبأسعار تضمن قدرتها التنافسيّة ، وذلك بالاستفادة من عامل الطاقة التي توفّرها السوق المحليّة بكلفة أقلّ، بما يمكّنها من تطوير صادراتها نحو البلدان الإفريقيّة والاضطلاع بدور فاعل في الساحة الاقليميّة. وتبلغ الطاقة الانتاجيّة للمصنع في مرحلته الأولى 6000 آلاف طنّ سنويّا ويقدّر برنامج الاستثمار بحوالي 40 مليون دينار يغطي كامل المراحل الأربع التي تمتدّ من سنة 2015 إلى سنة 2020.

وتمّ اختيار التجهيزات على نحو يسمح بتحقيق تكامل بين مصنع عين الدفلة ومصانع شركة "تونس لمجنّبات الألومنيوم" الموزّعة بين المناطق الصناعيّة في مقرين وسان غوبان وزغوان والتي توفّر 20 ألف طنّ سنويا، تغطّي 80 بالمائة من طلبات السوق التونسيّة وتصدّر إلى عدّة بلدان (فرنسا ومقاطعات ما وراء البحار وإيطاليا وبلجيكا وليبيا والجزائر والمغرب و مالي والسينغال وبوركينا فاسو والسودان). وقد روعي في تصميم وبناء المصنع كافة إشتراطات السلامة البيئية العالمية والمعمول بها في الجزائر وتم تزويده بأحدث تقنيات وتكنولوجيا التصنيع في مجال إنتاج صفائح الألمنيوم بجانب توظيف كوادر جزائرية شابة لتشغيل المصنع وإستقطاب كفاءات عالمية ذات خبرات عالية في مجال صناعة الألمنيوم. والشركة ملتزمة بتصنيع أجود المنتجات وفق المعايير والمقاييس الوطنية والدولية لتلبي

إحتياجات السوق وتحرص على إرضاء عملائها وفق سياسات الجودة وعمليات التحسين المستمرة. وتسعى الشركة بأن تكون مورداً رائداً على مستوى العالم لمنتجات الألمنيوم

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لمؤسسة مجنبات المغاربية للألمنيوم .

تتكون المؤسسة من مجموعة من المدربات التي تعمل بالتنسيق مع الدوائر التابعة لها والمتواجدة على مستوى وحدات الانتاج ان الفرع التنظيمي يتطور يتغير لتوسع نشاط المؤسسة اذ لا بد من وجود هيكل يتلائم مع هذا التوسع وهذا ما لاحظناه في هذه المؤسسة بحيث يتمشى هيكلها تنظيمي ويتوسع نشاطها ، حيث تضم مؤسسة مجنبات المغاربية للألمنيوم عين الدفلى في هيكلها التنظيمي مجموعة من المدربات التي تنقسم الى دوائر ومن ثم الى مصالح حسب الشكل التالي :

الشكل رقم (02) : الهيكل التنظيمي لمؤسسة المجنبات المغاربية للألمنيوم

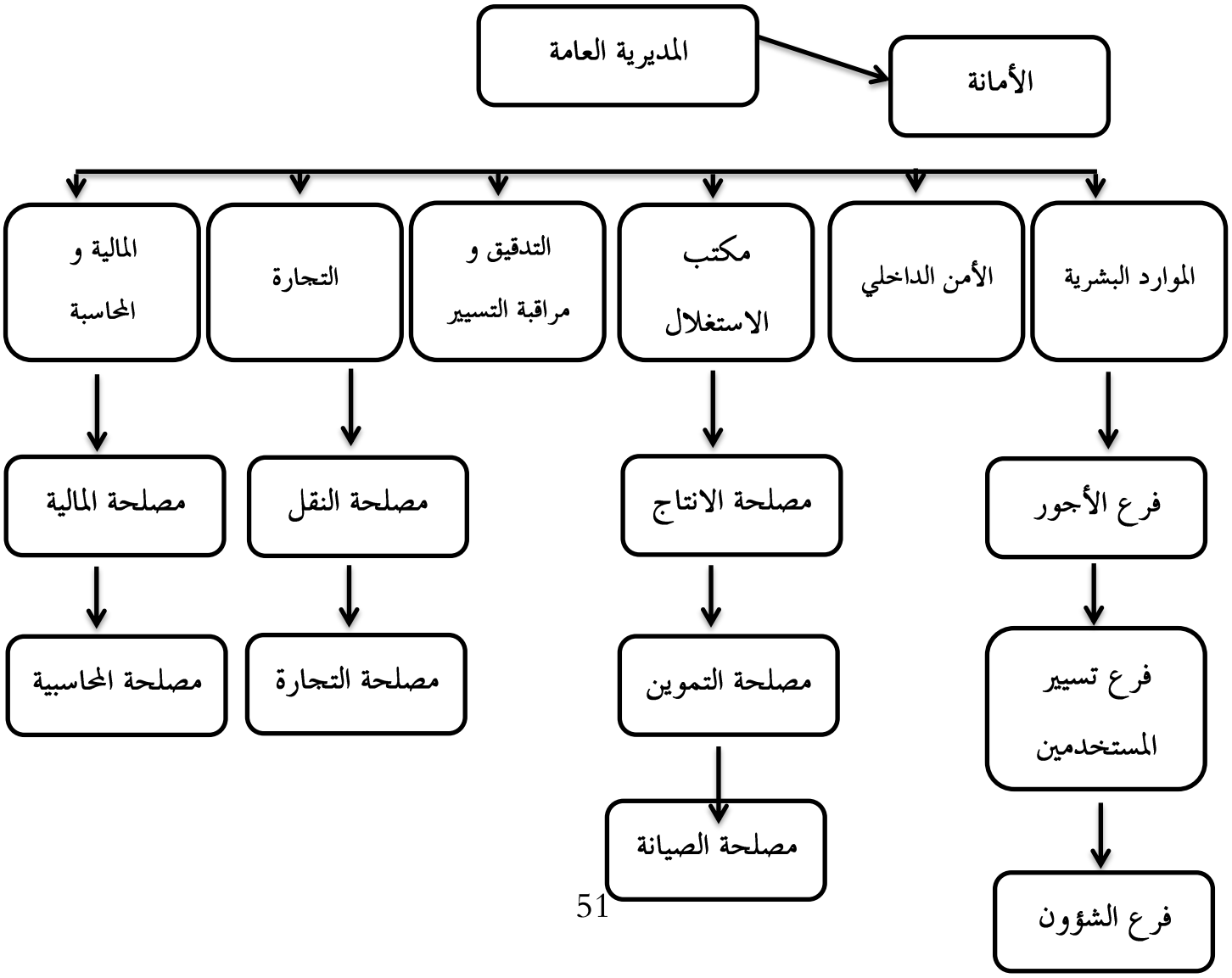

المصدر من اعداد الطلبة باستعانة بالوثائق الادارية للمؤسسة

المطلب الثالث: شرح الهيكل التنظيمي

1- الرئيس المدير العام :

يوجد بها رئيس العام والأمانة والمدراء المركزيين ونواب المدراء وبعض المكلفين الدراسات المختلفة منها الدراسات الادارية والتقنية ويتمثل مهام هذه المديرية في :

- التنسيق بين الادارة ومختلف مصالح الفروع
- السهر على السير الحسن لمصالح الشركة
- تحديد الخطوط العريضة لسياسة الشركة
- تمثيل المؤسسة في جميع الاجتماعات الرسمية
- متابعة ومراقبة برنامج الانتج والتسويق – ممارسة التوجيه الرقابي
- ضمان أمن الورشات والسهر على حفاظ على محيط المؤسسة

2- مديرية الموارد البشرية :

وتتكون من ثلاثة فروع :

- **فرع الاجور** : ويقوم بإنجاز الأجور الشهرية للعمال
- فرع التسيير المستخدمين يقوم بتسيير ومتابعة الملفات المهنية للعمال خلال حياتهم المهنية
- فرع الشؤون الاجتماعية :يقوم بتسيير شؤون المستخدمين فيما يخص الأمراض المهنية وحوادث

العمل وكذا المنح العملية إلى جانب اجراء الفحوصات الدورية في اطار طلب العمل وذلك مرة كل سنة

3- مديرية الاستغلال :

وتتكون من المصالح التالية :

- **مصلحة الانتاج :** وهي العمود الفقري للمؤسسة حيث يقوم بطرح المادة الأولية وتحويلها إلى منتوج
- **مصلحة التموين :**وهي مصلحة التي تعني تزويد مصلحة الانتاج بالمادة الأولية التي يتم تخزينها في أماكن خاصة
- **مصلحة الصيانة :** ودورها يقوم على صيانة الماكينات والتدخل كل ما دعت الضرورة الاصلاح الإعطاب المختلفة

4-مديرية التجارة :

وتتكون من مصلحة التوزيع والنقل:

- **مصلحة التوزيع :**من مهامها تسويق المنتوج عبر مختلف نقاط البيع
- **مصلحة النقل :** تقوم المنتوج الى مراكز البيع والى الزبائن

5- مديرية المالية والمحاسبية :

وتتكون من مصلحة المحاسبة العامة ومصلحة المالية التي تقوم بمتابعة مختلف المصالح فيما يخص المحاسبية والمالية حيث تعتبر هذه المصلحة بمثابة النهر الذي تصب فيه جميع الوديان فهي المسير الرئيسي للمؤسسة والقائمة على تنسيق بين جميع المديريات واستقبال أعمالهم اليومية هي الوحيدة التي بإمكانها معرفة المركز المالي للمؤسسة حيث تقوم بالتسجيلات المحاسبية مهما كان نوعها من أجل الحصول على الميزانية الختامية كما تقوم بإعداد ميزان الراجعة

المبحث الثاني : قياس الأداء المالي لمؤسسة مجنبات المغاربية للألمنيوم

بعد القيام بعملية جمع المعلومات التي تتمثل في الحصول على القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة المتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج نستطيع قياس الأداء المالي للمؤسسة للسنوات 2019 - 2020 - 2021 باستخدام النسب والمؤشرات المالية ، وعلى هذا الأساس سنقوم بعرض الأصول والخصوم لمؤسسة المجنبات المغاريية للألمنيوم وكذلك جدول حسابات النتائج مع تحديد الوضعية الحالية للمؤسسة في السنوات الأخيرة

المطلب الأول : عرض القوائم المالية مؤسسة المجنبات المغاربية للألمنيوم الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة لمؤسسة المجنبات المغاربية للألمنيوم لسنة 2019 / 2020 /2021

أولا – جانب الأصول

الجدول رقم (08):جانب الأصول من الميزانية المالية المختصرة 2019 الوحدة : دج

البيان	2019		الإنحراف
الأصول	المبالغ	النسبة %	%
الأصول الغير الجارية	1.279374.943.38	%85.61	%11.90
الأصول الجارية	214.957.679.15	%14.38	%3.11-
المجموع		1.494.332.622.53	

المجموع المصدر : من اعداد الطالب بناء على وثائق الميزانية المفصلة لمؤسسة مجنبات المغاربية للألمنيوم

الجدول رقم (09) : جانب الاصول من الميزانية المالية المختصرة 2020 الوحدة : دج

البيان	2020		الإنحراف
الأصول	المبالغ	النسبة %	%
الأصول الغير الجارية	1.279374.943.38	%85.61	%11.90
الأصول الجارية	214.957.679.15	%14.38	%3.11-
المجموع		1.494.332.622.53	

المجموع المصدر : من اعداد الطالب باعتماد على الميزانية المفصلة لمؤسسة مجنبات المغاربية للألمنيوم

الجدول رقم: (10) جانب الاصول من الميزانية المالية المختصرة 2021 الوحدة دج

البيان	2021		الإنحراف
الأصول	المبالغ	النسبة %	%
الأصول الغير الجارية	1.248.233.106.04	%79.55	%25.06-
الأصول الجارية	320.862.905.33	%20.44	%33
المجموع		1.569.096.011.37	

الجدول رقم (11) : جانب الخصوم الميزانية سنة 2019

البيان	2019		
الخصوم	المبالغ	النسبة %	%
الأموال الخاصة	1.004.677.000.68		%67.16
الخصوم الغير جارية			%30
الخصوم الجارية			%02.75
المجموع		1.495.737.734.71	

المصدر من اعداد الطالب بناء على الميزانية المفصلة لمؤسسة مجنبات المغاربية للألمنيوم

جدول رقم (12) جانب الخصوم للميزانية المختصرة لسنة 2020

البيان	2020		
الخصوم	المبالغ	%	الإنحراف
الأموال الخاصة	1.023.527.692.06	%68.50	%1.84
الخصوم الغير جارية	448.838.064.46	%30.03	% -0.30
الخصوم الجارية	21.699.866.01	%1.45	%.88.35-
المجموع		1.494.332.622.53	

المصدر من اعداد الطالب بناء على الميزانية المفصلة لمؤسسة المجنبات المغاربية للألمنيوم

جدول رقم (13) :جانب الخصوم للميزانية المختصرة لسنة 2021

البيان	2020		
الخصوم	المبالغ	%	الإنحراف
الأموال الخاصة	1.108.073.146.14	%70.61	%7.62
الخصوم الغير جارية	441.224.695.92	%28.12	% -1.72
الخصوم الجارية	19.798.169.31	%1.26	%-.9.60
المجموع		1.569.069.011.37	

المجموع المصدر من اعداد الطالب بناء على الميزانية المفصلة لمؤسسة المجنبات المغاربية للألمنيوم

المطلب الثاني : تقييم الأداء المالي لمؤسسة المجنبات المغاربية للألمنيوم

بعد تقديمنا للقوائم المالية لسنوات الأخيرة ، سنتعرف في هذا المطلب على كيفية تقييم الأداء في المجنبات المغاربية للألمنيوم من خلال المقارنة أدائها المالي خلال السنوات الاخيرة 2015-2016-2017 باستخدام ادوات النسب المالية و مؤشرات التوازن المالي

- **أولا : تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية**

✓ **نسب التمويل**

- نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الاصول الغير الجارية
- نسبة التمويل الدائم 2019= 1.454.8643332 /1.274.085.337.24 =1.14
- نسبة التمويل الدائم 2020 = 1472365756.52/1279374943.38 =1.15
- نسبة التمويل الدائم 2021= 1549297842.04/1248233106.04 =1.24
- نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الاصول الغير جارية
- نسبة التمويل الخاص 2019= 1.004.677.00.64 / 274.085.337.04. = 0.78
- نسبة التمويل الخاص 2020 = 1023527692.06/1279374943.38 = 0.80
- نسبة التمويل الخاص 2021= 1248233106.04/1108073146.14 = 1.12

✓ **نسبة السيولة :**

- نسبة السيولة العامة = الاصول الجارية/ الخصوم الجارية
- نسبة السيولة العامة 2019 = 221.652.397.47 / 40.873.400.99 = 5.42
- سيولة العامة 2020 = 214957679.15/21966866.01 =9.78
- سيولة عامة 2021 = 320862905.33/19798169.31 =16.02

✓ **نسبة السيولة المختصرة = (أصول جارية – مخزونات) خصوم جاري .**

- نسبة السيولة المختصرة 2019= 185.688.103.13 / 40.873.400.990 =4.54
- نسبة السيولة المختصرة 2020 = 185338538.44 / 21966866.01 =8.44
- نسبة السيولة المختصرة 2021= 441224695.92/291386890.72 = 1.47

✓ **نسبة السيولة الجاهزة = قيم جاهزة | خصوم جارية**

- نسبة السيولة الجاهزة 2019= 111.579.467.62 / 40.873.400.99 = *2.7*
- نسبة السيولة الجاهزة 2020: = 110678360.59/21966866.01 =5.03
- نسبة السيولة الجاهزة 2021 = 213036189.18/197798169.31 = 1.08.

✓ **نسب المديونية :**

القدرة على الوفاء بالدين = مجموع الأصول / مجموع الديون .

- نسبة القدرة على الوفاء بالدين 2019 = 1.495.737.734.71/491.060.733.2 = 3.04
- نسبة القدرة على الوفاء بالدين 2020= 1494332622.53/470804930.47 =3.17
- نسبة القدرة على الوفاء بالدين 2021= 1569096011.37/461022865.23 3.40 =

✓ **نسبة التمويل الخارجي = مجموع الديون / مجموع الاصول .**

- نسبة التمويل الخارجي 2019= 491.060.733.2 / 1.495.737.734.71 =0.32

- نسبة التمويل الخارجي 2020= 470804930.47/1494332622.53 =0.31
- نسبة التمويل الخارجي2021= 461022865.23/1569096011.37 =0.29

✓ **نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون**

- نسبة الاستقلالية المالية 2019= 1.004.677.000.68/491.060.733.2 = 2.05
- نسبة الاستقلالية المالية 2020 = 1023527692.06/470804930.47 = 2.04
- نسبة الاستقلالية المالية 2021 = 1108073146.14/461022865.23 =2.40

الجدول رقم (14) : النسب المالية لمؤسسة المجنبات المغاربية للألمنيوم لسنة 2019-2020-2021

النسب	2019	2020	2021
نسبة التمويل الدائم	1.14	1.15	1.24
نسبة التمويل الخاص	0.78	0.80	1.12
نسبة السيولة العامة	5.42	9.78	16.02
نسبة السيولة المختصرة	4.54	5.03	1.14
نسبة السيولة الجاهزة	2.70	5.03	1.08
نسبة القدرة على الوفاء بالدين	3.04	3.17	3.40
نسبة التمويل الخارجي	0.32	0.31	0.29
نسبة الاستقلالية المالية	2.04	2.04	2.40

المجموع المصدر من اعداد الطالب بناء على الميزانية المفصلة لمؤسسة المجنبات المغاربية للألمنيوم

- **تحليل النسب :**

أ. **نسبة التمويل الدائم :**

هذه النسبة تفوق الواحد بالنسبة لسنة 2019-2020-2021 مما يدل على كفاية الأموال الدائمة في تغطية الأصول الثابتة ووجود فائض من الممكن أن نستغله في تمويل جزء من الأصول الجارية وهذا يدل على وجود هامش أمان .

ب. نسبة التمويل الخاص :

نلاحظ خلال السنوات 2019 و 2020 أقل من الواحد مما يدل معناه ان المؤسسة تغطي أصولها الغير الجارية بأموالها الخاصة اضافة الى ديون طويلة الأجل .

- **نسب السيولة :**

أ. نسبة السيولة العامة :

نلاحظ ارتفاع في النسبة خلال السنوات الثلاثة وهذا يدل على أن المؤسسة تعتمد على أصولها الجارية في تسديد ديونها

ب. نسبة السيولة المختصرة :

هذه النسبة أكبر من 0.5 يدل على أن كفاية مصادر التمويل السيولة للوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل غير أن الارتفاع الكبير لا يعد مؤشرا ايجابي الى حد ما بحيث يدل على أن فترة تحمل الديون طويلة نوعا ما وعلى المؤسسة تقليص هذه الفترة لتوفير السيولة

ج. نسبة السيولة الجاهزة :

هناك ارتفاع في النسبة وهو يتفوق النسبة في المعيار المحدد بالنسبة للسنوات 2019-2020-2021 أي وجود فائض في النقد بعد سدادا جميع الالتزامات قصيرة الأجل

- **نسب المديونية**

أ. نسبة القدرة على الوفاء بلدين :

نلاحظ أن النسبة خلال السنوات 2019 - 2020 -2021 المسجلة على التوالي3.04 و 3.17 و

3.40 اذا تعتبر متقاربان وكذلك أكبر من النسبة المعيارية وهي الواحد وهذا يدل على ان المؤسسة لديها القدرة على الوفاء بديونها عن طريق ما تمتلكه من أصول .

ب. نسبة التمويل الخارجي :

نلاحظ خلال السنوات 2019-2020-2021 أن النسبة 0.32 و 0.29 و 0.31 على توالي حيث انها لا تتجاوز 1 وهذا يعتبر مؤشر جيدا للمؤسسة .

ت. نسبة الاستقلالية المالية :

نلاحظ انه ثم تسجيل خلال السنوات 2019-2020-2021 على التوالي 2.04 و2.4 و 2.40 وهذا ما يتحقق مع النسبة المعيارية التي بين 1 و 2 وهذا يدل على أن المؤسسة مستقلة ماليا

- **ثانيا : التوازن المالي**

كما تطرقنا في الجانب النظري فان مؤشرات التوازن المالي تتمثل في رأس المال العامل FR واحتياجات رأس المال العامل BFR

الجدول (15) مؤشرات التوازن المالي

البيان	الحساب	2019	2020	2021
رأس المال العامل الصافي	الأموال الدائمة الأصول الغير جارية	1.14	1.15	1.24
رأس المال العامل الخاص	الاموال الخاصة الأصول الغير جارية	0.78	0.80	1.12
رأس المال العامل الاجمالي	مجموع الاصول الجارية	5.42	9.78	16.02
راس المال العامل الاجنبي	الديون طويلة الاجل ديون قصيرة الاجل	4.54	5.03	1.14
		2.70	5.03	1.08

		3.04	3.17	3.40
		0.32	0.31	0.29
		2.04	2.04	2.40

المصدر من اعداد الطالب بناء على الميزانية المفصلة لمؤسسة المجنبات المغاربية للألمنيوم

- **التحليل مؤشرات التوازن المالي**

- رأس المال العامل الصافي نلاحظ انه موجب خلال السنوات 2019-2020-2021 وهذا ما يؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش أمان، ما يدل أن المؤسسة تمول أصولها الثابتة عن طريق مواردها الدائمة يمكن للمؤسسة على تسديد جزء من ديونها قصيرة الأجل عندما يكون هناك عدم توافق آجال تحول الأصول المتداولة إلى سيولة مع آجال استحقاقية الديون قصيرة الأجل.

- **رأس مال العامل الخاص :** سلبا خلال السنوات الثلاث ما يعني أن المؤسسة غير قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة حيث تعتمد على مواردا الخارجية .

من خلال المقارنة بين رأس المال العامل الاجمالي والاجنبي خلال فترة دراسته نلاحظ أن رأس المال العامل الاجمالي أقل من رأس مال العامل الأجنبي وهذا يدل على أن المؤسسة لا تمتلك سيولة كافية من أموالها الخاصة تمكنها من تمويل استثماراتها .

المطلب الثالث : تقييم الأداء المالي لجدول حسابات النتائج

جدول (16) حسابات النتائج

البيان	2019	2020	2021
- المبيعات	354 973 595.68	800 320 378.70	1 117 769 199.70
	12 380 474.50	5 054 356.00	25 687 500.00
- تغييرات المخزون.	3 578 693.45	12 125 335.92	-12385 965.34

- اعانات الاستغلال			
1. انتاج السنة المالية	370 932 763.63	817 500 070.83	1 131 070 734.36
مشتريات مستهلكة. خدمات خارجية أخرى	-310 549 726.20 -26 925 542.17	-618 388 139.83 -20 842 545.07	-857 207 074.40 -17 579 275.63
2. استهلاك السنة	-337 475 268.38	-639 230 684.90	-903 983 401.06
3. القيمة المضافة	33 457 495.25	178 269 385.64	227 087 333.30
اعباء مستخدمين ضرائب و رسوم	-88 502 670.20 -777 261.00	-87 131 734.44 -2 112 586.00	-88 455 236.19 -2 848 475.69
4. اجمالي فائض الاستغلال	-55 822 435.95	89 025 065.20	135 783 621.42
منتجات عملياتية اعباء عملياتية مخصصات الاهتلاكات الاسترجاع عن الخسائر	627 809.42 -38 434 299.81 -23 293 477.04 35 486 709.06		
5. النتيجة العملياتية	-81 435 694.32	18 850 691 .38	92 610 602.98
6- االنتيجة المالية	-	-	-
7-النتيجة العادية قبل الضرائب 6+5	-81 435 694 .32	831 035 055 .78	92 610 602 .98
منتجات الأنشطة العادية	407 047 282 .11	831 035 055 .78	1 132 840 684.56
-اعباء الأنشطة	-488 482 976	18 850 691 .38	92 610 602.98

العادية			
8-النتيجة الصافية للانشطة العادية	-	-	-
النتيجة الاستثنائية	831 035 055 .78	831 035 055 .78	1 040 230 081.58
10-النتيجة الصافية	18 850 691 .38	831 035 055 .78	92 610 602.98

من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

- **تحليل حسابات النتائج بالنسب:**

أولا : النسب المردودية

المردودية المالية = نتيجة الدورة الاموال الخاصة

- المردودية المالية 2019 = (-82 435 000.68-) / **1004677000.68** = -0.081
- المردودية المالية 2016 =18850691.38 / 1023527692.06 = 0.018
- المردودية المالية 2017 = 98. 602 610 92/ 14. 146 073 1108 = 0.083

- **المردودية الاقتصادية = اجمالي فائض الاستغلال / مجموع الاصول**

- المردودية الاقتصادية 2019= (.55822435.95 /1495737734.71 =-0.018
- المردودية الاقتصادية 2020= 89025065.20 / 1 494 332 622.53 =0.06
- المردودية الاقتصادية 2021= 37 783 621.42 / 135 . 011 096 569 1=0.08

- **المردودية التجارية نتيجة الدورة / رقم الاعمال**

- **المردودية التجارية 2019** =694.32 435 81-/ 595.68 354973 - =0.22
- **المردودية التجاري 2020** = .38 691 850 18/800320378.62 =0.02
- **المردودية التجارية 2022** = 92 610 602.98 / 70. 199 117 1 = 0.08

جدول(17)النسب المردودية

البيان	2019	2020	2021
المردودية المالية	– 0.081	0.018	0.083
المردودية الاقتصادية	– 0.081	0.06	0.08
المردودية التجارية	– 0.22	0.02	0.08

من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

- التعليق على النسب المردودية :

أ. المردودية المالية :

نلاحظ من خلال الجدول ان في سنة 2019 – تم تحقيق مردودية سالبة 0.081 – ويعني ذلك أن كل دينار يستثمره المساهمون يحققون خسارة قدرها 0.081 أما في السنوات 2020 – 2021 تم تسجيل نتيجة موجبة معناه أن كل دينار يولد 0.018 خلال سنة 2020 و 0.83 لسنة 2021

ب– المردودية الاقتصادية : نلاحظ من خلال الجدول ان سنة 2015 سجلت – 0.018– معناه كل دينار استثمرته المؤسسة نتج عنها خسائر اما في سنة 2020 و 2021 تم تسجيل 0.06 و 0.08 معناه ان عوضت الارباح التي خسرتها في سابق

ث. المردودية التجارية : نلاحظ ان في سنة 2015 سجلت نتيجة سالبة 0.22 فقد تكبدت خسائر ما في السنوا 2016 و 2017 حققت المؤسسة ربح قدره 0.02 و 0.08 على التوالي

- نسب القيمة المضافة :

القيمة المضافة الى رقم الأعمال القيمة المضافة / رقم الاعمال

- القيمة المضافة الرقم الأعمال 2019= 25. 495 457 33 / 354973595.68 =0.09

- القيمة المضافة الرقم الاعمال 2020 = 800320378.62/178269385.64 =0.22

- القيمة المضافة الرقم الاعمال 2021= 227087333.30/1117769199.70 =0.20

المستخدمين بالنسبة للقيمة المضافة أعباء المستخدمين / القيمة المضافة

- بلنسية لسنة 2019= 88502670.20/33457495.25 = 2.64
- بالنسبة لسنة 2020= 87131734.44/178269385.64 = 0.49
- بالنسبة لسنة 2021= 88455236.19/227087333.30 =0.39

- الاهتلاك و المؤونات الى القيمة المضافة :

الاهتلاكات والمؤونات / القيمة المضافة

- بالنسبة لسنة 2019= 23293477.04/33457495.25 =0.69
- بالنسبة لسنة 2020= 79057233.07/178269385.64 =0.44
- بالنسبة لسنة 2021= 2270873/ 73805.83 =0.20

الجدول (18) : نسب القيمة المضافة لمؤسسة المجنبات المغاربية للالمنيوم

البيان	2019	2020	2021
البيان القيمة المضافة الى رقم الاعمال	0.09	0.22	0.20
القيمة المضافة للمستخدمين	2.64	0.49	0.39
القيمة المضافة للاهتلاكات	0.69	0.44	0.20

من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

- **التعليق على الجدول :**

أ. القيمة المضافة على رقم الاعمال :نلاحظ من خلال الجدول ان النسبة تزداد في كل سنة خلال السنوات 2019-2020-2021 وهذا راجع الى ارتفاع في القيمة المضافة

ب. المستخدمين الى القيمة المضافة :نلاحظ من خلال السنوات أن النسبة تنخفض في كل سنة حيث أن في سنة 2019 كانت 2.64 وفي سنة 2016 تم تسجيل 0.49 وفي سنة 2020

تم تسجيل 0.39 وهي تنخفض وهذا راجع الى زيادة في القيمة المضافة وانخفاض مصاريف المستخدمين

ت. الاستهلاكات والمؤونات الى القيمة المضافة :نلاحظ أن النسبة تنخفض من سنة الى سنة و هذا يدل على أن القيمة مزال في ارتفاع ملحوظ .

المبحث الثالث :مسار التدقيق المحاسبي في مؤسسة مجنبات المغاربية للألمنيوم

من خلال الزيارة الميدانية التي قمنا بها للمؤسسة محل الدراسة تحصلنا على بعض المعلومات التي تخص موضوع بحثنا وتتجسد في واقع المحاسبي والأداء المالي بالمؤسسة لمؤسسة مجنبات المغاربية للألمنيوم

المطلب الأول : منهجية عملية التدقيق المحاسبي في مؤسسة مجنبات المغاربية للألمنيوم

يتم إعداد برنامج سنوي شامل لجميع عمليات التدقيق ، فتحدد أهم العمليات التي سوف يتم مراجعتها ، وتواريخ التي يجب أن تنفذ هذه العمليات فيها ، حيث يتم تحديد المصلحة التي يتسني للمدقق الرجوع اليها المباشرة مهامه واخذ المعلومات اللازمة لعملية التدقيق كما توجد هناك تكاليف او مهام استثنائية يتم تنفيذها

تحت طلب الرئيس المدير العام في حالة اكتشاف عمليات وقع عليها أو ظهور بعض الأخطاء أو وجود انحرافات سواءا كانت كبيرة أو خطيرة ام سطحية فقط ، وفي كل الأجواء فانه يتم اعادة تقرير حول المهمة مهما كانت درجة اهميتها ويمكن تلخيص ألية عمل التدقيق المحاسبي في المؤسسة مجنبات المغاربية للألمنيوم في الخطوات التالية :

في بداية السنة تقوم المؤسسة بتحديد برنامج العمل الذي تراه مناسبا لتحقيق أهدافها وفرض اكبر قدر ممكن من الرقابة حيث تقوم لجنة المراجعة بتحديد المهام بكل دقة وتوقيت كل مهمة ،ليتم بعد ذلك رفع برنامج العمل إلى الرئيس المدير العام للمصادقة عليه كما يمكن للرئيس المدير العام ابداء ملاحظات أو اقتراحات فيما يتعلق ببرنامج العمل ، حيث تأخذ لجنة المراجعة الداخلية هذه الاقتراحات في النظر وتقوم بإجراء التعديلات اللازمة على برنامج العمل قبل إعادة طرحه من جديد للرئيس المدير العام تبدأ عملية التدقيق من خلال

اعتماد أول مهمة ضمن البرنامج العمل المسطر ، حيث ترسل خلية المراجعة الداخلية ورقة عمل للمصلحة المعنية بعملية التدقيق تحتوي على جميع التفاصيل المتعلقة بالمهمة مثل : تاريخ البدء المهمة ، ماهي المهمة ، ماهي الاجراءات التي سيتم مراجعتها ، من هم الموظفون المعنيون بعملية المراجعة وغيرها من التفاصيل المتعلقة ، يذهب المحقق الى المديرية المصلحة التي ستتم فيها عملية المراجعة ويعقد جلسة مفتوحة مع مسؤولي المصلحة يتم خلالها مناقشة المحاور الرئيسية المتعلقة بالمهمة وابراز الأهداف .

تشرع المراجعة في المهمة بالتواصل مع موظفين المعنين بعملية المراجعة ، حيث يقوم بشرح تفصيلات المهمة وماهي المعلومات التي قد يحتاجها اثناء مهمته ، يقوم المدقق باجراء تقييم النظام الرقابة الداخلية للمصلحة لمعرفة درجة المخاطر التي بعد الانتهاء من المهمة يقوم المدقق بكتابة تقرير أولي حول المهمة التي قام بها ، ويقوم بعرض هذا التقرير على مديرية المصلحة التي أجريت فيها عملية المراجعة للمناقشة وإيضاح النقاط الغامضة التي قد تنشأ نتيجة سوء تفاهم بين المحقق وموظفي المصلحة ، حيث أبدت التجربة أن المدقق قد يسجل بعض الأخطاء في تقريره ليست موجودة على الواقع أو العكس .

تتمثل المرحلة التالية في كتابة التقرير النهائي الذي يعتبر خلاصة جهد المدقق حيث يوجه مباشرة إلى الرئيس المدير العام الذي يقوم بدراسة التقرير ويتخذ القرارات اذا تطلب الأمر ذلك هنا يقوم المدقق بمتابعة تنفيذ القرارات او التوصيات التي تقترحها – وضعها – الرئيس المدير العام والتأكد من حسن تطبيقها ، أما في حالة عدم تطبيق القرارات أو وجود خلل ما في التطبيق فيقوم المدقق بكتابة تقرير حول الموضوع ليتم إرساله الى الرئيس المدير العام الذي سوف يتخذ الاجراءات الملائمة حول هذه القضية.

الشكل رقم (03) دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء

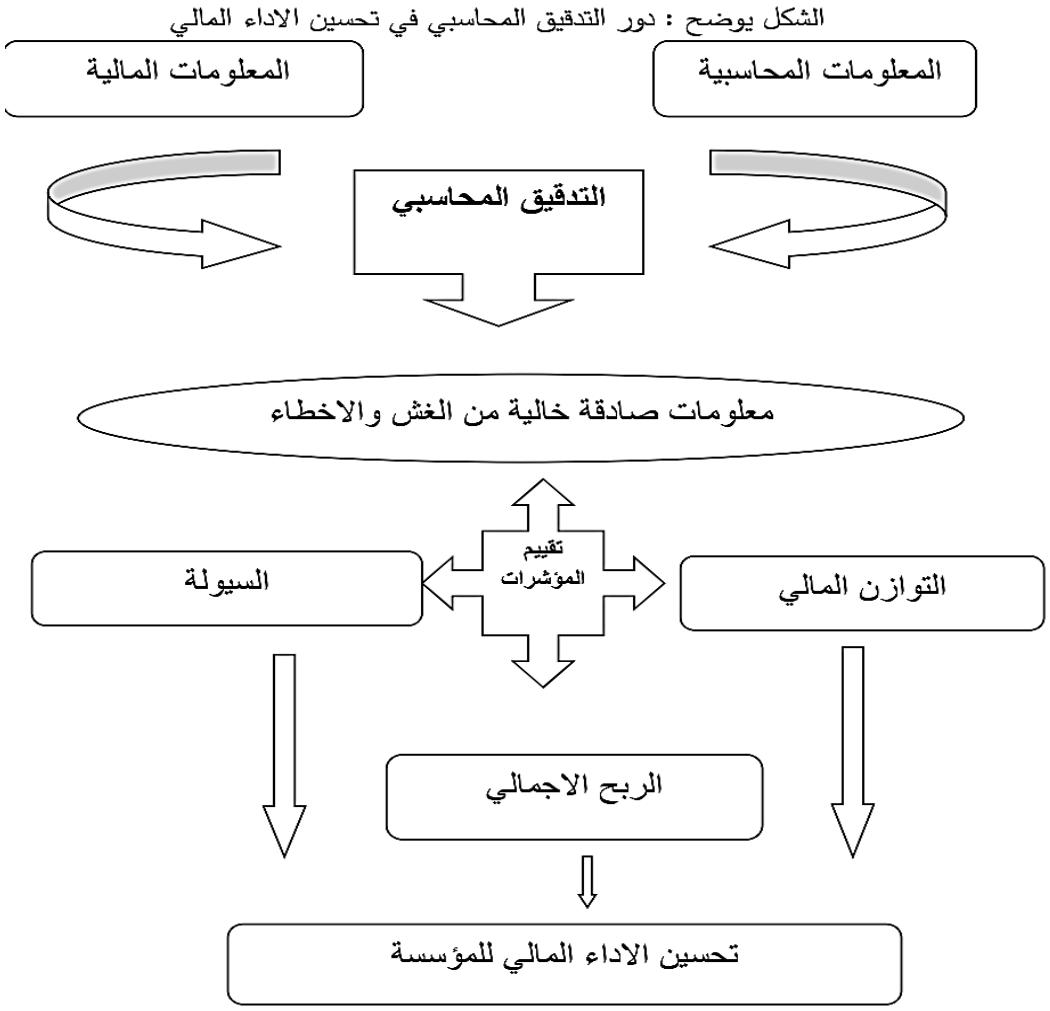

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

المطلب الثاني : كيفية تدقيق القوائم المالية في مؤسسة المجنبات المغاربية للالمنيوم

1. تدقيق جانب الأصول والخصوم للسنوات 2019-2020-2021

تظهر الأصول في الجانب الأيمن من الميزانية ، وحسب المخطط المحاسبي المالي SCF فان حسابات الأصول تتكون من المجموعات الجزئية الثلاث التالية :

1-1

- الاصول الثابتة وتضم :
- مجموعة التثبيتات ومثلها الصنف 02

الأصول المتداولة وتضم كل من :

- مجموعة المخزونات ويمثلها الصنف 03
- مجموعة الحقوق ويمثل الصنف 04
- التثبيتات :

تشمل التثبيتات عدة عناصر (أراضي ، مباني ، معدات وأدوات وغيرها من الحسابات) وهي عناصر قليلة الحركة المحاسبية في المؤسسة كونها تتميز بالدوام لعدة سنوات ، ماعدا انها تهتلك سنويا في المقابل الاستعمال .

وتتمثل الاجراءات التي يطبقها المدقق المحاسبي فيما يلي :

– **الوجود:** مطابقة الجرد المادي للاستثمارات مع الجرد المحاسبي بحيث يتحقق من كل الوثائق من الفواتير وصولات الأخذ بعين الاعتبار الترتيب الزمني لجرد الاستثمارات.

– الكمال التحقق من الصحة تقييم الاستثمارات وانها مسجلة في الحسابات المناسبة مع المراجعة الطريقة المتبعة لاحتساب مخصصات الاهتلاك .

– **التقييم** : التحقق من صحة تقييم الأصول الثابتة للمؤسسة وذلك من خلال التقييم الولي لشراء الاصل اضافة الى المصاريف التي تتحملها المؤسسة لقاء الحصول عليها .

- **التسجيل المحاسبي** : التحقق من أن المعالجة المحاسبية للاستثمارات قد تمت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وانا كل الاستثمارات مسجلة في المجموعة التي تمثله .

- **المخزونات :**

تشمل المخزونات المنتجات تامة الصنع أو نصف المصنعة ، منتجات وصلت على مرحلة معينة من الانتاج عند تاريخ اقفال الدورة المحاسبية ، المواد الأولية بضائع وغيرها ..... .

وتتمثل اجراءات الفحص والمراجعة التي يجريها المحقق المحاسبي في الحسابات المخزونات في التأكد من وجود المخزون فعلا على مستوى المخازن من خلال وقوف المراجع على

عملية الجرد وتجدر الاشارة الى ان المؤسسة تخصص فرقتين مختلفتين للقيام بعملية الجرد وان اعضاء الفرقتين مستقليتين تماما عن ادراة المخازن وفي حالة وجود فرق بين النتائج المتوصل اليها من طرف الفرقتين يتم تشكيل فرق ثالثة لاعادة التحقق من عملية الجرد والتأكد الملكية المؤسسة لعناصر المخزونات سواء كانت مخزنة داخلها أو خارجها ، مقارنة بين الجرد المحاسبي والجرد الفعلي ومحاولة معرفة أسباب الاختلافات ان وجدت .

التحقق من صحة التسجيل المحاسبي للمخزونات عن طريق مطابقة ذلك مع الوثائق المثبتة لذلك التسجيل، التأكد من سلامة الطرق المستخدمة لتقييم المخزونات الثابتة من سنة إلى أخرى وفي حالة وجود انحراف في طريق التقييم عليه ان يلف انتباه الادارة الى ذلك الانحراف .

- **الحقوق :**

تمثل هذه المجموعة جانبا هاما في حياة المؤسسة وهي دليل كمي لمجموعة العلاقات التي تربط المؤسسة بالغير والتي تترتب عليها حقوقا وتشمل الحقوق مجموعة من العناصر وتمثل في التسبيقات المقدمة من طرف المؤسسة، حسابات العملاء، وحسابات الخزينة.

ويتم تحقيقها من خلال التأكد من وجود حسابات المدينون بتاريخ إعداد الميزانية وكذلك من الملكية المؤسسة للعنصر مع تحديد نوعية الملكية والتحقق من صحة المعالجة المحاسبية مع الدقة والموضوعية في الإثبات وأن كل حقوق المؤسسة مسجلة وأنها ليست وهمية وتكون مدعمة بكل الوثائق وان هذه الحقوق مقيمة حسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

- ثانيا : تدقيق جانب الخصوم 2019-2020-2021 بعد تدقيق المدقق الداخلي للميزانية من جانب الأصول ينتقل مسار التدقيق الأجانب الخصوم وهذا ما سنطرق اليه.

يعرف جانب الخصوم بالمطالب ويظهر في الجانب الأيسر من الميزانية ويمثل التزامات المؤسسة سواء كانت هذه الالتزامات تجاه المساهمين وحملة السندات أو اتجاه الغير وتتشكل حسابات الخصوم حسب النظام المحاسبي المالي (SCF) من النصفين التاليين :

الأموال الخاصة ،

- **الديون سواء قصيرة الأجل أو طويلة الأجل.**

إن الغرض الأساسي لتحقق من تحقيق الخصوم من طرف المدقق الداخلي هو التأكد من عدم تقديرها بغير قيمتها (وجود اختلاسات تلاعبات وغيرها).

- **الأموال الخاصة :**

ننبر الأموال الخاصة أهم جزء من مصادر التمويل للمؤسسة وتعرف بأنها مجموعة وسائل التمويل التي أحضرها الملاك عند التأسيس وكذلك الأموال التي تركت فيما بعد تحت تصرف المؤسسة وتعبر الأموال الخاصة عن مدى استقلالية المؤسسة عن غير. وحسب النظام المحاسبي والمالي تشمل الأموال الخاصة على تدرج الأموال التي يحضرها المساهمون في الحسابين رقم (ح/10) و (ح/12) بينما تسجل الأموال التي تركت تحت تصرف المؤسسة في الحسابات الأربعة الأخيرة ومن الفحوصات التي يجريها المدقق الداخلي التحقق من أن رأس المال يمثل القيمة القانونية لأسهم المؤسسة وأن رأس المال مقيم ومسجل وفق النظام المالي والمحاسبي والتأكد من محاضر الجمعية العامة وجدول توزيع الأرباح وصحة تسجيل الحسابات في الجانب الأصول كما يتأكد من كل المعلومات المتعلقة بالأموال الظاهرة في القوائم المالية مسجلة بطريقة سلمية وصادقة وأن أي قرارات خاص بزيادة رأس المال قد صدر وفقا للنظام الداخلي للمؤسسة والقوانين المعمول بها وكذلك بنسبة لحسابات الاحتياطات (رقم/106) حسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

- **الديون :**

تمثل الديون مجموعة الالتزامات الناتجة عن علاقات المؤسسة بالمتعاملين معها وتتضمن الديون حسب النظام المالي والمحاسبي الحسابات الرئيسية نفرق في المجموعة بين الديون الطويلة والقصيرة الأجل ونجدها مرتبة في الميزانية بحسب تاريخ استحقها ويتم فحصها وتدقيقها قيدا وحسابا حسابا وذلك من اجل التأكد من أن الديون المسجلة تمثل ديون حقيقية للمؤسسة ليست وهمية وأن كل الديون المترتبة على المؤسسة في القوائم المالية وأن هذه

المعلومات شرعية وصادقة والتأكد من إقفال حسابات الأصول ذات الأرصدة الدائنة مع الظروف الخاصة والاسباب التي أدت إلى ظهور أرصدة دائنة للأصول وتحليليها مع تقديم اسباب ذلك.

فحص جميع العقود والوثائق المتعلقة بهذه القروض سواء الطويلة أو القصيرة الأجل والتحقق من المصاريف المالية التي تتحملها المؤسسة.

مرتجعة جداول امتلاك القروض ومواعيد الاستحقاق مع مراقبة القروض السندية وعلاوات الاسترجاع الملحقة، فحص العقود أو الطلبيات مع مقاربة فواتير الشراء مع السندات والطلبيات

- **ثالثا : تدقيق جدول حسابات النتائج 2019-2020-2021:**

1. **جدول حسابات النتائج**

بعد تدقيق كل من الأصول والخصوم لمؤسسة مطاحن الفرسان يتوجب الانتقال المدقق لفحص وتدقيق جدول حسابات النتائج باستخدام اليات وطرق.

تعتبر حسابات التسيير الأعباء (حسابات 6) والنواتج (حسابات 7) المكونات الأساسية لجدول حسابات النتائج حيث يعطينا تفاعلهما حسابات النتائج.

وينقسم (T.C.R) حسب النظام المالي والمحاسبي الى كل مجموعتين هما :

أ. **المجموعة السادسة :**مجموعة حسابات النفقات او الاعباء . المجموعة السابعة مجموعة الإيرادات أو النواتج .

يقوم المدقق الداخلي بمراجعة وفحص حسابات التسيير من خلال جدول حسابات النتائج حيث يقوم بالعديد من الفحوصات منها مقارنة مجموع نفقات الدورة بمجموع النفقات للسنوات السابقة أو بمجموع التكاليف المقدرة للموازنة السنوية إن وجدت والتأكد من قابلية الاستثمارات للاستهلاك ومراجعة أوراق التنقيط والإمضاء العمال المؤسسة والتحقق من أن المصاريف الإعدادية لم تسجل كنفقات.

التحقق من وجود تأشيرة الخدمة المؤدات على ظهر وثيقة الإثبات مع مراعاة أن هذه التكاليف تقع حقيقة

علي عاتق المؤسسة والتحقق من سلامة وكيفية حساب الرواتب والأجور بالمراجعة الحسابية للبطاقات سجل الرواتب والأجور وكذلك التسجيل المحاسبي للاشتراكات الاجتماعية اعتمادا على سجل الأجور لرقم الأعمال ومقارنة جدول حسابات النتائج مع مختلف عناصر الميزانية العامة وفحص العقود المختلفة والتأكد من أقساط التأمين.

دراسة الوثائق والمستندات المبررة للنفاقات المسجلة في القوائم المالية للمؤسسة، والتأكد فيما إذا كانت التسجيلات صحيحة وفي الحسابات المناسبة ومراجعة العمليات الحسابية والمحاسبية من قيود مسجلة ومشتريات صحيحة وفي الحسابات المناسبة ومراجعة العمليات الحسابية والمحاسبية من قيود مسجلة ومشتريات وبضائع لعمال الشركة ومبيعات لفواتير البيع والتحقق من أسس تقييم الإنتاج المباع وشرعية.

التأشيرات الموجودة على الوثائق المؤدية للتسجيل المحاسبي التكاليف الإنتاج وقانونيتها وتأشيرة المسؤولين على وثائق الإثبات.

المطلب الثالث : نتائج الدراسة في مؤسسة مجنبات المغاربية للالمنيوم

- وجود مصلحة التدقيق الداخلي **مؤسسة مجنبات المغاربية للالمنيوم** وبلتالي تكون سهلة
- يقوم المدقق بإعداد التقارير اللازمة وابداء حول وضعية المؤسسة حيث يبقى نسخة له ويقدم نسخة للمدير العام والاخرى بمجلس الادارة
- نتائج المؤشرات المالية للمؤسسة تدل على قدرتها على تحقيق أرباح سنوية متتالية وبحجم كبير
- بالرجوع الى تقارير المؤسسة وخدمات الضرائب فان وضعية المؤسسة جيدة جدا حيث لا تتأخر عن السداد

- وجود ميثاق عمل التدقيق المحاسبي معتمد من قبل مجلس الادارة يحدد ويوضح مسؤوليات ومجال عمل وصلاحيات التدقيق المحاسبي كذلك التبعية المهنية والادارية

- يعتبر التدقيق المحاسبي العمود الفقري لمؤسسة مطاحن الفرسان – رغم خضوع المؤسسة للتحقيق المحاسبي الا أن هناك ضعف المتابعة المستمرة لأعمال المؤسسة الأن عملية التدقيق تكون مبرمة من قبل المدير العام .

- يتبع المدقق المحاسبي التدقيق التقليدي على تدقيق العمليات

- الفهم الخطئ لدور ومهمة التدقيق المحاسبي على انه شرطي يبحث عن اخطاء وثغرات الموظفين ، هذا انحراف الخطير عن الفهم الحقيقي لدور ومهمة التدقيق الحقيقية والتي هي صمام أمان الحماية من المخاطر المحتملة التي قد يواجهها في المؤسسة .

خاتمة الفصل :

يحظى التدقيق المحاسبي أهمية كبيرة بالنسبة لكل المؤسسات بصفة عامة و مؤسسة المجنبات المغاربية للالمنيوم بصفة خاصة ، لانا تتميز بكبر حجمها وتعدد فروعها وانتشارها ، فاحتواء هذا المؤسسة على وحدة التدقيق المحاسبي يعتبر أمر ضروريا يمكنها من المحافظة على أصولها المالية والمادية ومراقبة انشطتها المختلفة والمتنوعة ، والتدقيق يعتبر وسيلة تمكن الادارة العليا من معرفة سيرورة الانشطة المختلفة للأنظمة الفرعية المكونة للمؤسسة ، وتعمل على تحديد نقاط القوة والضعف ومعرفة أسبابها وتقديم التوصيات من اجل التخلص منها وتحسين الأداء المالي لها .

فالتحقيق المحاسبي له دور هام في امكانية تحقيق المؤسسة لأهدافها بكفاءة عالية ولذا يجب مؤسسة المجنبات المغاربية للالمنيوم تطوير مهمة التحقيق ، وذلك بتدريب وتأهيل التدقين ، وانشاء أقسام أخرى للتدقيق في الوحدات التابعة لها ، وذلك لضمان فعالية التدقيق وتحقيق الاهداف المسطرة للمؤسسة والمساهمة في تحسين أدائها المالي.

خاتمة

خاتمة :

حاولنا من خلال معالجتنا لموضوع الدراسة والمتمثلة في دور التدقيق المحاسبي في تحسين الاداء المالي ، بمعالجة الاشكالية البحث التي تدور حول كيفية مساهمة التحقيق المحاسبي في تحسين الاداء لما له من تأثير على سير الحسن الأنظمة الرقابة المتعلقة بالأداء ، من خلال الجمع بين الدراسة النظرية من جهة والدراسة التطبيقية من جهة اخرى ، والتركيز على النقاط التي تساهم في تحسين الأداء المالي وهذا بالتعرف على الاطار العام الأساسيات الأداء المالي وتبيان مختلف العناصر تعتمد عليها في التدقيق المحاسبي ، ومحاولة تقديم توصيات واقتراحات التي يمكن العمل بها والاستفادة منها .

فيما يخص اختبار الفرضيات فقد أدت معالجة البحث إلى نتائج التالية

- **بالنسبة للفرضية الأولى** : والمتمثلة في توقف نجاح التدقيق على اتباع المدقق بمجموعة من المعايير المتعارف عليها ، فأهمية هذه المعايير تمكن في كونها مقياسا للأداء الذي يقوم به المدقق في تنفيذه لعملية التدقيق .
- **أما بالنسبة للفرضية الثانية** : التي تنص على اتباع المدقق لمنهجية تمكنه من الإلمام بكل المعلومات المحاسبية والمالية بغية ابداء رأيه الفني بشأنها ، فهذه المنهجية تبين المراحل المتعلقة بالجانب التنفيذي للتدقيق ، بحيث يتطلب هذا العمل وجود خطة محكمة وحصول المحقق على الأدلة والقرائن الكافية للإبداء رأيه حول القوائم المالية والمحاسبية و الاجراءات المتبعة من طرف المؤسسة واعداد تقرير كمرحلة نهائية يضم النتائج التي توصل اليها جراء عملية اتخاذ التدقيق
- **الفرضية الثالثة** : تقييم الاداء المالي هو تشخيص الصحة المالية للمؤسسة ومعرفة مدى قدرتها على خلق قيمة بمجابهة المستقبل :

- **وأخيرا الفرضية الرابعة :** تحسيين الأداء المالي للمؤسسة يعتمد على تطبيق اقتراحات وتوصيات وقرارات عملية التدقيق المحاسبي ، فبعد الدراسة استنتجنا أن اتباع توصيات ونصائح وقرارات المحقق يؤثر بشكل ايجابي في تحسين نوعية المعلومات والبيانات المحاسبية والمالية ، وبالتالي

- التقليل من فرص الغش والتزوير والأخطاء ارتكبت مما يساهم في تحسين الداء المالي .

- المؤسسة محل الدراسة لها نظام تدقيق محاسبي تقليدي وغير مستغل بأكمل وجه .

- المؤسسة محل الدراسة لا تتابع أدائها المالي بالرغم من الضغط الذي يشهده.

- **ثانيا : التوصيات**

- دعم وتنظيم وظيفة التدقيق داخل المؤسسة مثل :زيادة عدد الموظفين .
- الاهتمام أكثر بمؤشرات الأداء المالي
- إلزام المدققين تحت التربص المرور عبر امتحان ، الهدف منه التأكد من كفاءة المتربص لتحمل مسؤولية تدقيق الحسابات .
- خلق ثقافة الكل مراقب والكل يراقب داخل المؤسسة
- التقيد بتنفيذ ما جاء به تقرير المدقق حرفيا
- منح المحقق كافة الصلاحيات من إفصاحات عن المعلومات الصادقة والمعبرة عن الوضع المالي للمؤسسة

- **ثالثا : افاق الدراسة**

في نهاية البحث يمكن تقديم بعض المواضيع التي تعتبر جديرة بالبحث :

- دور وظيفة التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات

- دور التدقيق الداخلي في ادارة مخاطر المؤسسة
- دور التدقيق الخارجي في تفعيل الأداء المالي
- دور التدقيق الداخلي في منع التحايل والفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

قائمة المصادر والمراجع

- **قائمة المراجع باللغة العربية:**

1. أحمد راغب أحمد، الإدارة الصناعية، دار البداية الناشرون والموزعون، بدون طبعة عمان، سنة 2010
2. أحمد علي المشاقبة، السلامة والصحة المهنية في إدارة المستودعات، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان، الطبعة الأولى سنة 2010
3. أميمة صقر المغني ،واقع اجراءات الأمن والسلامة المهنية المستخدمة في منشآت قطاع الصناعات التحويلية في قطاع غزة، رسالة ماجيستر كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال 2007.
4. بشير هدفي، الوجيز في شرح قانون العمل (علاقات العمل الفردية والجماعية). منشورات دار الريحانة، طبعة مزيدة ومنقحة، الجزائر 2006.
5. حسن محمد عبد الرحمن، علم النفس الصناعي، بدون طبعة، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، سنة 2009،
6. خضير كاظم محمود، ىاسىن كاسب الحرشة, إدارة الموارد البشرية، دار الميسرة عمان، الطبعة الرابعة سنة 2007
7. خواجة عبد العزيز، علم النفس الإجتماعي للعمل، دار العرب للنشر دون طبعة،
8. سعاد نائف برطوني، إدارة الموارد الموارد البشرية، إدارة الأفراد، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان سنة 2007
9. سعيد السالم مؤيد، عادل حرحوش صالح، إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع بدون طبعة ، سنة 2002،
10. سكيل رقية، دور لجان الرقابة الصحية و الأمن في الوقاية من الأخطار المهنية داخل المؤسسة، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 11، الجزائر، 2014
11. سلامة أمينة، الثقافة الأمنية ودورها في التقليل من حوادث العمل داخل المؤسسة الصناعية، أطروحة دكتوراه الطور الثالث (ل.م.د) تخصص علم الإجتماع الإدارة والعمل، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة.
12. سلمى لحمر، تحليل أثر تهيئة ظروف العمل على أداء هيئة التمريض بالمؤسسة الاستشفائية العمومية محمد الصديق بن يحي –جيجل مذكرة ماجيستر تخصص تسيير الموارد البشرية كلية العلوم الاقتصادية والتسير والعلوم التجارية ، جامعة قسنطينة (2).

13. سمير حدبي، حوادث العمل وعلاقتها بالروح المعنوية، دراسة ميدانية بمركب المعارف والرافعات – C – G – P على المنفذين بعين السمارة، مذكرة ماجيستر. كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة منتوري، قسنطينة، قسم علم النفس ، سنة 2008-2009
14. سهيلة محمد عباس، إدارة الموارد البشرية، مدخل استراتيجي، دار وائل للنشر والتوزيع، الإسكندرية، الطبعة الثانية، سنة 2006
15. عبد المعز علي الشيخ خليل، تقىىم وسائل الوقاية والسلامة المستخدمة في مستشفيات قطاع غزة الحكومية وأثرها على أداء العاملين , رسالة ماجيستر، قسم ادارة الاعمال كلية التجارة سنة 2008.
16. فرج عبد القادر طه، علم النفس الصناعي، جامعة عين الشمس، دار المعارف، الطبعة السادسة، سنة 1988
17. محمد سىىد فهمي، إسهامات الخدمة الاجتماعية في التنظيمات الصناعية، دون طبيعة، المكتب الجامعي الحديث، سنة 2014،

- **قائمة المراجع باللغة الفرنسية :**

1. Algérien , CNES ,Rapports sur la conjoncture , économique et Sociale de L'Année 2001, Mohamed ElyesMesli, les vicissitudes de l'agriculture algérienne de l'autogestion a la restitution des terres, OPU , ALGER, 1990,
2. Jean Pierre Citeau,, Gestion ressources humaines: principes généraux et cas pratiques, Armand colin 4éme dition, dalloz, paris, 2002,

الملاحق